برنامج الدراسات المتخصصة

مدخل إلى

علوم السُّنَّة

ت 211

د. كمال المصري

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد.

فإذا كان القران الكريم أصل الشريعة الاسلامية ومصدرها الأساس في الأحكام الشرعية؛ فإن السنة النبوية أصل آخر للشريعة الإسلامية ومصدر من مصادر الأحكام الشرعية كذلك؛ فمنها نأخذ هدي النبي صلى الله عليه وسلم في معاشه وحياته وسلوكه، ومنها نستنبط الأحكام التي لا غنى لمسلم عنها كي يحيا كما أراد الله تعالى.

وقد بيَّن ربنا سبحانه أن كلام هذا النبي صلى الله عليه وسلم وحي من الله تعالى لا يضلُّ ولا يغوي، وأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، وأنه وحي من الله تعالى، فقال سبحانه: ﴿**وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾[1]، ولذلك أُمرنا بطاعته عليه الصلاة والسلام لقول الله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[2]، بل أُمرنا باتخاذه قدوة في كافة شؤون حياتنا فقال عز وجل: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ**﴾[3]، والسُّنَّة في حقيقتها تبيانٌ لشرع الله تعالى كما قال تعالى: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[4]؛ لذا فاتباعها واجب.

وفي هذا المقرر نعرض للسُّنَّة تعريفاً وتوضيحاً، ونُبيِّن أهميتها ومكانتها، ونُظهر مجهود علمائنا الكبار لتدوينها وتأصيلها ووضع العلوم التي تخدمها، وتميِّز الصحيح الثابت منها، وتنفي عنها الخبث كل الخبث، مع تبيان علوم السُّنَّة وشرح مصطلحات المُحدِّثين.

وقد تم تقديم ذلك كله بأسلوب يجمع بين منهج علمائنا وطريقة حياتنا المعاصر، وبمستوى يتناسب مع طالب العلم في مستوى الدراسات المتخصصة؛ فاهتممت بتأصيل العلم، وتقعيد قواعده، وتقديم عرض شامل له يستوعب محتوياته ويحيط بمكوناته.

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد.. وأن يوفقنا دوماً لما فيه خير البلاد والعباد.

والله وحده من وراء القصد وهو يهدي السبيل

كمال حامد

المصري

١٥ محرم ١٤٤٥هـ- ٢ أغسطس/ آب ٢٠٢٣م

---

[1] سورة النجم- الآيات ١-٤.

[2] سورة الحشر- الأية ٧.

[3] سورة الأحزاب- الآية ٢١.

[4] سورة النحل- الأية ٤٤.

تعريف "السُّنَّة" لغةً واصطلاحا

السُّنَّة لغة:

السُّنَّة في اللغة في الأصل مأخوذة من السَّنِّ، سَنَّ الشيء: إذا أرسله، قال ابن فارس: "السين والنون أصلٌ واحدٌ مطرِّد، وهو جريان الشيء واطِّرادُهُ في سهولة، والأصل قولهم سَنَنْتُ الماءَ على وجهي أسُنُّهُ سَنًّا: إذا أرسلتُه إرسالا"[٥].

وقد أُطلقت السُّنَّة على عدَّة معانٍ، من أهمها:

- الطريقة والسيرة:

وقد رأى بعض اللغوين أنها تشمل كونها حميدة أو ذميمة[٦]، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: **(من سَنَّ في الإسلام سُنَّةً حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن يَنقص من أجورهم شيء، ومن سَنَّ في الإسلام سُنَّةً سيئةً كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن يَنقص من أوزارهم شيء)**[٧].

فيما اعتبر لغويون أن السُّنَّة هي "الطريقة المحمودة المستقيمة؛ ولذلك قيل: فلان من أهل السُّنَّة، وسَنَنْت لكم سُنَّة فاتبعوها"[٨].

- الطبيعة:

"وبه فَسَّر بعضهم قول الأعشى: كَرِيمٌ شَمَائِلُه مِنْ بَنِي ... مُعاوِيَةَ الأَكْرَمِينَ السُّنَنْ"[٩].

- العادة المُتَّبَعة:

قال الإمام القرطبي في تفسير قول الله تعالى: ﴿**وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا**﴾[١٠]: "وسُنَّة الأوَّلين: عادة الأوَّلين في عذاب الاستئصال"[١١].

---

[٥] معجم مقاييس اللغة- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٩٧٩م- كتاب السين- باب ما جاء من كلام العرب وأوله سين في المضاعف والمطابق — سن.

[٦] المعجم الوسيط- نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة- مجمع اللغة العربية- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٩٧٢م- باب السين- سنن، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير- أحمد بن محمد الفيومي- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية- بدون ذكر تاريخ طبعة- كتاب السين- السين مع النون وما يثلثهما- س ن ن.

[٧] رواه مسلم: المسند الصحيح المعروف بصحيح مسلم- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري- دار طيبة للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الأولى- ٢٠٠٦م- كتاب الزكاة- باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار- حديث رقم (١٠١٧).

[٨] تهذيب اللغة- محمد بن أحمد الأزهري الهروي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠٠١م- الجزء ١٢- باب السين والنون.

[٩] لسان العرب- محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري- دار صادر- بيروت- الطبعة الثالثة-١٩٩٤م- حرف النون- فصل السين المهملة- سنن.

[١٠] سورة الكهف- الآية ٥٥.

[١١] الجامع لأحكام القرآن- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي- دار الكتب المصرية- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٩٦٤م- ج١١- ص٦.

وقد ذكر الإمام الرازي ثلاثةَ أوجهٍ في اشتقاق لفظ السُّنَّة:

"الأول: أنها فُعْلَة من: سَنَّ الماءَ يَسُنُّه: إذا والى صبَّه، والسَّنُّ الصَّبُّ للماء، والعرب شبَّهت الطريقة المستقيمة بالماء المصبوب فإنه لِتوالي أجزاء الماء فيه على نهجٍ واحدٍ يكون كالشيء الواحد، والسُّنَّةُ فُعْلَةٌ بمعنى مَفْعُول، وثانيها: أن تكون من: سَنَنْتُ النَّصلَ والسِّنان أَسُنُّه سَنًّا فهو مسنونٌ إذا حدَدْتُّه على المِسَنِّ، فالفعل المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم سُمِّي سُنَّةً على معنى أنه مسنون، وثالثها: أن يكون من قولهم: سَنَّ الإبلَ إذا أحسن الرعي، والفعل الذي داوم عليه النبي صلى الله عليه وسلم سُمِّي سُنَّة بمعنى أنه عليه الصلاة والسلام أحسن رعايته وإدامته"[١٢].

السُّنَّة اصطلاحا:

يختلف تعريف السُّنَّة اصطلاحاً باختلاف من يُعرِّفها، فتعريف السُّنَّة اصطلاحا هو:

تعريف السُّنَّة في اصطلاح المُحدِّثين:

عرَّفها الإمام السخاوي بأنها: "ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم قولاً له، أو فعلا، أو تقريرا، وكذا وصفاً وأياما"[١٣].

وعرَّفها الإمام المناوي بأنها: "ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان كلمة أو كلاما، أو فعلا، أو تقريرا، أو صفة، حتى الحركات والسكنات، يقظة أو مناما"[١٤].

وعرفها الإمام جمال الدين القاسمي أنها: "ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا، أو فعلا، أو تقريرا، أو صفة"[١٥].

فالسُّنَّة عند المُحدِّثين هي: ما أُثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

---

[١٢] مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير- محمد بن عمر التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الثالثة- ٢٠٠٠م- ج٩- ص٣٦٩.

[١٣] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث- بشرح ألفية الحديث للعراقي- محمد بن عبد الرحمن السخاوي- مكتبة السنة- القاهرة- الطبعة الأولى- ٢٠٠٣م- جـ١- ص٢٦٠.

١٤ اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر- زين الدين المناوي- مكتبة الرشد – الرياض- الطبعة الأولى- ١٩٩٩م- جـ١- ص٢٢٨.

[١٥] قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث- جمال الدين القاسمي- دار الكتب العلمية- بيروت – بدون ذكر رقم طبعة أو تاريخ طبعة- ص٦١.

ويلاحظ أن المحدِّثين يضيفون صفة النبي صلى الله عليه وسلم "الخَلْقية والخُلُقية"، بل منهم من أضاف "قبل البعثة وبعدها"؛ فيُعَدُّ ما أُثِر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة من قبيل السُّنَّة، كتَحَنُّثِه (تَعَبُّده) صلى الله عليه وسلم في غار حراء[١٦].

وتعريف السُّنَّة عند المحدِّثين يتطابق تماماً مع تعريفهم للحديث؛ فهُما مترادفان، يُوضع أحدهما مكان الآخر، وهذا يتوافق مع منهجهم في تناول السنة النبوية ودراستها؛ إذ يُصبح أكثر استيعاباً وشمولاً للأحاديث النبوية دون تقطيع أو تجزيء لها حسب موضوعها؛ كما عند غيرهم من أصحاب الفنون الأخرى.

تعريف السُّنَّة في اصطلاح علماء العقيدة[١٧]:

تأتي السُّنَّة عند علماء العقيدة بمعنى: اعتقاد النبي صلى الله عليه وسلم واعتقاد صحابته رضي الله عنهم؛ فهي عندهم: اتباع العقيدة الصحيحة الثابتة بالكتاب والسُّنَّة، كما تأتي في مقابل البدعة، ولذلك نجد أن كتب العقيدة تتحدث إما عن اعتقاد النبي صلى الله عليه وسلم أو عن البدعة التي تخالف هذا الاعتقاد.

ومن العلماء الذين استعملوا هذا المعنى للسُّنَّة الأئمة أحمد بن حنبل وأبن أبي عاصم وعبد الله بن أحمد بن حنبل؛ فنجد أن الإمام أحمد بن حنبل قد ضمَّن كتابه "السُّنَّة" العقيدة الصحيحة الثابتة بنقل العدول عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وكذلك فعل ابن أبي عاصم في كتابه "السُّنَّة"، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه "السُّنَّة".

---

[١٦] رواه البخاري ومسلم في حديث طويل عن السيدة عائشة رضي الله عنه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخاري- محمد بن إسماعيل البخاري- دار ابن كثير- دمشق – بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠٠٢م- كتاب بدء الوحي- باب بدء الوحي- حديث رقم (٤)، صحيح مسلم- كتاب الإيمان- باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (١٦٠).

[١٧] انظر: السُّنَّة- أحمد بن حنبل الشيباني- المطبعة السلفية- مكة المكرمة- بدون ذكر رقم طبعة- ١٩٣٤م، السُّنَّة- أبو بكر بن أبي عاصم- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٠م، السُّنَّة- عبد الله بن أحمد بن حنبل- دار ابن القيم- الدمام- الطبعة الأولى- ١٩٨٦م، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي- محمد حسن عبد الغفار- دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية: https://shamela.ws/book/37435.

تعريف السُّنَّة في اصطلاح الأصوليين:

عرَّف الأصوليون "السُّنَّة" بأنها: "أقوال النبي عليه السلام وأفعاله وتقاريره"[١٨].

وقد اهتم الأصوليون بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته التي تُثبت الأحكام وتُقرِّرها، باعتباره صلى الله عليه وسلم هو المُشَرِّع الذي يضع القواعدَ للمجتهدين؛ ما يعني الأخذ من الأحاديث النبوية ما يصلح أن يكون دليلاً شرعيًّا، وبالتالي يخرج منها أحاديث الفضائل والآداب وغيرها مما لا يُناط به حُكمٌ شرعي.

مع ملاحظة أن اكتفاء الأصوليين على ذلك القدر المذكور لا يعني إنكارهم لبقية التعريف، وإنما اقتصروا على ما يتعلق بمجال تخصصهم.

تعريف السُّنَّة في اصطلاح الفقهاء[١٩]:

عرَّف الفقهاء السُّنَّة بأنها: كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يكن فرضاً أو واجبا؛ كالمندوب والمُستحب والتطوع والنَّفْل؛ فالسُّنة عند الفقهاء هي النافلة التي يُثاب فاعلها، ولا يُعاقب تاركها؛ كالسُّنَن الراتبة وصيام التطوع وغير ذلك.

كما يطلق الفقهاء لفظ السُّنَّة ويعنون بها ما يقابل البدعة؛ كقولهم فيمن طلق زوجته في غير حيض وفي غير طهر التقيا فيه: هذا طلاق سُنِّيٌّ، في مقابلة الطلاق البدعي، وهو الذي يحدث في طهر التقيا فيه، أو يحدث في حيض.

فالفقهاء في نظرهم لمصطلح السُّنَّة إنما بحثوا من خلاله عن حكم الشرع على أفعال العباد؛ فإنهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد وجوباً أو حرمةً أو استحباباً أو كراهةً أو إباحة، ولذلك فإن السُّنَّة عندهم هي ما يقابل الفرض والواجب.

---

[١٨] انظر: الإحكام في أصول الأحكام- علي بن محمد الآمدي- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٨٢م- جـــ١- ص١٦٩، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول- محمد بن علي بن محمد الشوكاني- دار الكتاب العربي- بيروت-الطبعة الأولى- ١٩٩٩م- جـــ١- ص٩٥، البحر المحيط في أصول الفقه- بدر الدين الزركشي- دار الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٤م- جـــ٦- ص٦، منهاج الوصول إلى علم الأصول- ناصر الدين البيضاوي- دار ابن حزم- بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠٠٨م- ص١٥٣ (مع ملاحظة أن الإمام البيضاوي لم يذكر في تعريفه "التقرير"، وذلك لاعتباره أن التقرير من قبيل الفعل).

[١٩] انظر: الإحكام في أصول الأحكام جـ١- ص٢٤١، إرشاد الفحول- جـ١- ص٩٥.

وبالنظر إلى هذه التعريفات ندرك أن سبب الاختلاف في معنى "السُّنَّة" يرجع إلى الغرض الذي يعني كل فريق؛ فالمحدِّث غرضه نقل جميع ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، سواء كان أحكاماً أو غير ذلك، وبيان كل ذلك للأمة لأنه صلى الله عليه وسلم هو الهادي والقدوة، وعالِم العقيدة غرضه العناية بعقيدة المسلمين والحرص على اتباعهم للعقيدة الصحيحة الثابتة بالكتاب والسُّنَّة، وعدم الزيغ عنها، والأصولي غرضه بيان أدلة الأحكام إجمالا؛ فاعتنى بالأقوال والأفعال والتقريرات التي تكون أدلة إجمالية للأحكام الفقهية، والفقيه غرضه إنزال حكم الشرع على أفعال العباد، فالتفت إلى معنى السُّنَّة المرتبط بأفعال العباد وتصرفاتهم.

ومما سبق من تعريفات يتبين أن تعريف المحدِّثين للسُّنَّة هو أوسع التعريفات والأشمل لجوانبها، وذلك لأن الغرض منه تبيان حال النبي صلى الله عليه وسلم في كل أحواله وحركاته وسكناته وصفاته ليتمسك بها أتباعه ويقتدوا بهديه صلى الله عليه وسلم في كافة أحوالهم، "وهذه هي السُّنَّة الكاملة" كما سماها الحافظ ابن رجب الحنبلي[٢٠].

وبما أننا في هذا المقرَّر بصدد الحديث عن السُّنَّة في اصطلاح المحدِّثين؛ فإنه يحسن بنا شرح هذا التعريف: فالسُّنَّة هي: ما أُثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة:

- **قول النبي صلى الله عليه وسلم**: أي كل ما تلفظ به في مختلف الظروف والمناسبات، ويسميه العلماء أيضاً بالسُّنَّة القولية، ومثاله: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوى)**[٢١].

- **فعل النبي صلى الله عليه وسلم**: ويقصد به سلوكه عموماً وتطبيقه العملي لوحي الله تعالى المنزل عليه، ومثاله: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يُكَبِّر حين يقوم، ثم يُكَبِّر

---

[٢٠] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكَلِم- زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي الشهير بابن رجب- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة السابعة- ١٩٩٧م- جـ٢- ص١٢٠.

[٢١] رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري- كتاب بدء الوحي- باب بدء الوحي- حديث رقم (١)، صحيح مسلم- كتاب الإمارة- باب قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنية وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال- حديث رقم (١٩٠٧)، ونص الحديث عند البخاري: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه).

حين يركع، ثم يقول: (**سمع الله لمن حمده**) حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: (**ربنا ولك الحمد**) ثم يُكَبِّر حين يهوي، ثم يُكَبِّر حين يرفع رأسه، ثم يُكَبِّر حين يسجد، ثم يُكَبِّر حين يرفع رأسه، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها، ويُكَبِّر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس"[٢٢].

- **تقرير النبي صلى الله عليه وسلم**: وهو كل ما صدر عن بعض أصحابه من قول، أو فعل، وأقرَّه صلى الله عليه وسلم إما بسكوت منه وعدم إنكار، وإما بموافقة وإظهار استحسان.

وإذا سأل هنا سائل: كيف يكون الإقرار من السُّنَّة وهي واجبة الاتباع مع أنه ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا من فعله؟ فيُجاب بأن الإقرار صار من السُّنَّة الشريفة بموافقة النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهو عليه الصلاة والسلام لا يُقِرُّ باطلا، ولا يسكت على منكر؛ فما أقرَّه دلَّ على أنه لا حرج فيه.

ومثاله: عن عائشة رضي الله عنها قالت: "لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً على باب حجرتي والحبشة يلعبون في المسجد، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه أنظر إلى لعبهم"[٢٣].

- **صفة النبي صلى الله عليه وسلم**: ومنها الصفات الخَلْقية ويقصد بها ما يتعلق بذاته وتكوينه، ومنها الصفات الخُلُقية وهي أخلاقه الشريفة صلى الله عليه وسلم.

ومثال الصفات الخَلْقية: عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجها، وأحسنه خَلْقا، ليس بالطويل البائن ولا بالقصير"[٢٤].

وقد يسأل سائل: كيف نعتبر الصفات الخَلْقية له صلى الله عليه وسلم من السُّنَّة مع أنه لا يمكن الاقتداء بها لأنها من قدر الله تعالى، ونحن لا نتعلم السُّنَّة إلا لكي نقتدي برسولنا صلى الله عليه وسلم ونتبعه في هديه كله؟

ويجاب عن ذلك في نقطتين:

---

[٢٢] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب الأذان- أبواب صفة الصلاة- باب التكبير إذا قام من السجود- حديث رقم (٧٥٦).

[٢٣] رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري- كتاب الصلاة- باب أصحاب الحراب في المسجد- حديث رقم (٤٤٣)، صحيح مسلم- كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه أيام العيد- حديث رقم (١٤٨١).

[٢٤] رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري- كتاب المناقب- باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (٣٣٥٦)، صحيح مسلم- كتاب الفضائل- باب في صفة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه كان أحسن الناس وجها- حديث رقم (٤٣١٠).

الأولى: أن من الصفات الخَلْقية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما نعتبره سُنَّةً كي نعرفه؛ لأنه ليس من المعقول أن يكون هو رسولنا الذي هدانا الله تعالى به، وأخرجنا به من الظلمات إلى النور ثم لا نعلم ما هي الهيئة الخَلْقية التي أوجده الله تعالى عليها.

كما أن هذا يعتبر من الأدلة على صدق رسالته صلى الله عليه وسلم؛ لأن الله تعالى قد برَّأ الأنبياء جميعاً من أي عيب خلقي، ومعرفتنا بهيئته صلى الله عليه وسلم تعرِّفنا هذا.

ثم إن الله تعالى أوجده على الهيئة والصفة التي وردت عنه في الكتب السابقة، وفي هذا دليل واضح على صدق رسالته صلى الله عليه وسلم، والحث على معرفتنا بصفاته صلى الله عليه وسلم باعتبارها جزءاً من سُنَّته يؤكد لنا ذلك.

الثانية: أن من صفات النبي صلى الله عليه الخَلْقية ما يمكن الاقتداء بها؛ فمعرفتها يمكِّننا من الاقتداء بها كسُنَّةٍ من سننه صلى الله عليه وسلم، ومثال ذلك صفة لحيته صلى الله عليه وسلم.

والمثال على الصفات الخُلُقية: عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: "لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا مُتَفَحِّشا، وكان يقول: **(إن من خياركم أحسنكم أخلاقا)**"[٢٥].

– بإضافة ما ذكره بعض المحدِّثين من اعتبار "قبل البعثة وبعدها" في أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته واعتبار ما أُثِر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة من قبيل السُّنَّة؛ فإن المثال على ذلك تَحَنُّثِه (تَعَبُّده) صلى الله عليه وسلم في غار حراء[٢٦].

[٢٥] رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري– كتاب المناقب– باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم– حديث رقم (٣٣٦٦)، صحيح مسلم– كتاب الفضائل– باب كثرة حيائه صلى الله عليه وسلم– حديث رقم (٤٢٨٥).

[٢٦] سبق تخريجه.

منزلة السُّنَّة في التشريع الإسلامي وعلاقتها بالقرآن الكريم

منزلة السُّنَّة في التشريع الإسلامي:

تحتل السُّنَّة منزلة عظيمة في التشريع الإسلامي؛ وهي مصدر رئيسي للتشريع مع القرآن الكريم، والصحيح والثابت منها لا مجال لردِّه بحال، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذه السُّنَّة إذا ثبتت، فإن المسلمين كلَّهم متفقون على وجوب اتباعها"[٢٧].

وقد بيَّن العلماء أن كافة ما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم في مجال التشريع ينبغي الاقتداءُ به والاتباع لهَدْيه؛ لقول الله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[٢٨]، وقوله عز وجل: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ**﴾[٢٩]، وقوله سبحانه: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**﴾[٣٠].

كما أمرنا ربُّنا عز وجل بالرجوع إلى سُنَّة نبيه صلى الله عليه وسلم وتحكيمها بيننا في كل الأحوال فقال جل شأنه: ﴿**إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ**﴾[٣١]، ومن باب أولى اتباع سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم عند التنازع والاختلاف، فقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾[٣٢].

وكذلك أكد رسولنا صلى الله عليه وسلم على ضرورة التمسك بالسُّنَّة شأنها شأن القرآن الكريم؛ فعن العِرْبَاض بن سَارِيَة رضي الله عنه قال: "صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب؛ فقال قائل: يا رسول الله؛ كأن هذه موعظة مودِّعٍ فماذا تعهد إلينا؟ فقال: **(أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإنْ عبداً حبشيًّا؛ فإنه من يَعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيرا، فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء المهديين الراشدين؛ تمسَّكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومُحدَثات الأمور؛ فإن كل مُحدَثة بدعة، وكل بدعة ضلالة)**"[٣٣].

كما أنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على من ادعى الاكتفاء بالقرآن الكريم وترك سُنَّته صلى الله عليه وسلم؛ فعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(لا ألْفِيَنَّ أحدكم متكئاً على أريكته**

---

[٢٧] مجموع الفتاوى- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة- بدون ذكر رقم طبعة- ٢٠٠٤م- جـ١٩- ص٨٥.

[٢٨] سورة الحشر- الأية ٧.

[٢٩] سورة الأحزاب- الآية ٢١.

[٣٠] سورة النساء- الآية ٨٠.

[٣١] سورة النور- الآية ٥١.

[٣٢] سورة النساء- الآية ٥٩.

[٣٣] رواه أبو داود وابن ماجه: سنن أبي داود- كتاب السنة- باب في لزوم السنة- حديث رقم (٤٦٠٧)، ابن ماجه- كتاب المقدمة- باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين- حديث رقم (٤٢)، وسنده صحيح.

يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه)[٣٤]، وعن المِقْدَام بن مَعْدِي كَرِب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه وما وجدنا فيه حراماً حرَّمناه، وإن ما حرَّم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرَّم الله)**[٣٥].

وقد اتفق السلف على أن سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم يجب اتِّباعها مطلقا، من غير تفريقٍ بين السُنَّة الموافِقة للكتاب أو المبيِّنة له، وبين السُنَّة الزائدة على ما في القرآن، أي: الثابتة بتشريعٍ ابتدائيٍّ من النبي صلى الله عليه وسلم؛ فكلُّ ذلك وحيٌ من عند الله تعالى تجب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم فيه، ولا تَحِلُّ معصيته، قال الإمام الشافعي: "فقد بَيَّنَ اللهُ أنه فَرَضَ فيه طاعةَ رسوله، ولم يجعل لأحدٍ من خَلْقه عُذْراً بخلاف أمرٍ عرَفه من أمر رسول الله، وأنْ قد جعل اللهُ بالناس كلهم الحاجةَ إليه في دينهم، وأقام عليهم حُجَّته بما دلَّهُم عليه من سنن رسول الله معاني ما أراد اللهُ بفرائضه في كتابه؛ ليعْلَم من عرَف منها ما وصفْنا أن سُنَّته صلى الله عليه وسلم إذا كانت سُنَّةً مُبيِّنةً عن الله معنى ما أراد من مفروضه في ما فيه كتابٌ يتْلُونه، وفي ما ليس فيه نصُّ كتابٍ أخرى؛ فهي كذلك أين كانت، لا يختلف حكمُ الله ثم حكمُ رسوله، بل هو لازمٌ بكل حال"[٣٦].

وقال الإمام ابن قيم الجوزية: "أحكام السُّنَّة التي ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها لم تنقص عنها؛ فلو ساغ لنا ردُّ كل سُنَّة زائدة كانت على نص القرآن لبطلت سُنَن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها إلا سُنَّةً دلَّ عليها القرآن، وهذا الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه سيقع، ولا بد من وقوع خَبَره"[٣٧].

ولم يُستثنَ من ذلك إلا ما قامت القرينةُ الجازمة عليه بأنه ليس تشريعا، نحو ما كان من خصوصياته صلى الله عليه وسلم كمواصلة الصوم، أو كان فعلاً جِبلِيًّا صدر عنه بصفته البشرية، كاجتناب مطعوم معيَّن، أو كان أسلوباً إجرائيًّا لأداء الحكم الشرعي مما هو من عوائد الزمان نحو استخدام السيف في القتال أو حفر الخندق للدفاع، ونحو ذلك، وباستثناء ذلك فإن كافة ما حوَتْه السُّنَّة من أحكامٍ متعلِّقةٍ بالأفراد أو بالدولة أو بالأحكام يُعدُّ تشريعاً مُلزِما؛ لكون ذلك من سُنَّته صلى الله عليه وسلم الواجبة الاتباع.

---

[٣٤] رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه: السنن المعروف بسنن أبي داود- سليمان بن الأشعث السجستاني- المكتبة المكية - دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة الريان- مكة المكرمة – جدة – بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٨م- كتاب السنة- باب في لزوم السنة- حديث رقم (٤٦٠٥)، الجامع الكبير المعروف بسنن الترمذي- محمد بن عيسى الترمذي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٦م- كتاب العلم- باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (٢٦٦٣)، السنن المعروف بسنن ابن ماجه- محمد بن يزيد القزويني- دار المعرفة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٦م- كتاب المقدمة– باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه– حديث رقم (١٣)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

[٣٥] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب العلم- باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (٢٦٦٤)، وسنده صحيح.

[٣٦] الرسالة- محمد بن إدريس الشافعي- مصطفى الباب الحلبي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٣٨م- ص١٠٤.

[٣٧] إعلام الموقعين عن رب العالمين- محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩١م- جـ٢- ص٢٢١.

علاقة السُّنَّة بالقرآن الكريم[٣٨]:

إن العلاقة بين السُّنَّة والقرآن الكريم علاقة تكاملية؛ حيث يكمِّل بعضهما بعضا، ولا يمكن الاستغناء بمصدر منهما عن الآخر في تكامل التشريع، كما لا نستطيع فهم أحدهما بمعزل عن الآخر؛ فالسُّنَّة مصدر أساسي من مصادر التشريع تماماً كالقرآن الكريم.

والسُّنَّة تتضمن بيان ما ورد في القرآن الكريم، وتُظهر المراد منه؛ فهي تُبيِّن مجمل القرآن، وتخصِّص العام، وتُقيِّد المطلق، إلى غير ذلك، وقد أخبرنا بذلك الله تعالى في كتابه الكريم فقال عز وجل: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾[٣٩].

كما حوت السُّنَّة العديد من الأحكام والتشريعات التي تحكم شؤون الأفراد والجماعات، وتُنظِّم أحوال الدول وعلاقاتها الداخلية والخارجية، مما لم ينص عليه القرآن الكريم؛ إذ وضع الرسول صلى الله عليه وسلم التشريعاتِ والممارسات التي تُبيِّن علاقة الأفراد ببعضهم، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وعلاقة الأمة بالدولة، وعلاقة الدولة بغيرها من الدول، وسَنَّ أحكامًا عديدة تتعلَّق بأجهزة الدولة نحو أحكام الولاة والقضاة، وأحكام رعاية الشؤون، وغير ذلك.

ويمكن تلخيص علاقة السُّنَّة بالقرآن الكريم في ثلاثة أمور:

١- السُّنَّة المُقرِّرة للقرآن الكريم.

٢- السُّنَّة المُفسِّرة أو المُبيِّنة أو المُقيِّدة أو المُخصِّصة للقرآن الكريم.

٣- السُّنَّة المُستقِلَّة عن القرآن الكريم.

١- السُّنَّة المُقرِّرة للقرآن الكريم:

هي السُّنَّة المُوافِقة للقرآن الكريم من جميع الوجوه المؤكِّدة لحكمه؛ فإن الحكم المُترتِّب عليها يَثْبُت بدليلين: القرآن والسُّنَّة، وهذا القسم من السُّنَّة كثيرُ التطبيق، مثل وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج، ومثل النهي عن الشرك وعقوق الوالدين وقتل النفس وغيرِ ذلك.

٢- السُّنَّة المُفسِّرة أو المُبيِّنة أو المُقيِّدة أو المُخصِّصة للقرآن الكريم:

وهذه تشتمل على أربعة أمور، هي أن السُّنَّة قد تكون: مُفسِّرة لمبهم القرآن الكريم، أو مُبيِّنة لمجمله، أو مُقيِّدة لمطلقه، أو مُخصِّصة لعمومه.

---

[٣٨] انظر: السُّنَّة- محمد بن نصر المروزي- مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٨م، إعلام الموقعين، الرسالة، أصول الحديث علومه ومصطلحه- محمد عجاج الخطيب- دار الفكر- بيروت- بدون ذكر رقم طبعة- ٢٠٠٦م، السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والمرتبة والبيان والعمل- رقية بنت نصر الله نياز- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة- ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية- بدون ذكر رقم طبعة أو تاريخ طبعة، مفهوم السنة وعلاقتها بالقرآن- يحيى بن عبد الله بن يحيى الشهري البكري- مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية- جدة- العدد الثامن- ذو الحجة ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).

[٣٩] سورة النحل- الآية ٤٤.

– السُّنَّة المُفسِّرة للقرآن الكريم:

فهي تُفسِّر مراد الله سبحانه في كتابه العزيز؛ قال الله تعالى: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾[٤٠].

وقد بيَّن علماء التفسير أن أفضل التفاسير هي تفسير القرآن بالقرآن، ثم تفسير القرآن بالسُّنَّة، ثم تفسير القرآن بقول الصحابي، ثم تفسير القرآن باللغة، ولكن وفق ضوابط كما أوضح العلماء.

ومثال كون السُّنَّة مُفسِّرة للقرآن الكريم ما ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "لما نزلت ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾[٤١] قلنا: يا رسول الله؛ أيُّنا لا يظلم نفسه؟ قال: **(ليس كما تقولون، لم يلبسوا إيمانهم بظلم بشرك، أولم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: ﴿يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم﴾**[٤٢])[٤٣].

فأوضح لهم صلى الله عليه وسلم أن المقصود من ﴿**وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ**﴾ أي لم يلبسوا إيمانهم بشرك، وهذا تفسير من النبي صلى الله عليه وسلم للآية.

مثال آخر ما ورد عن صُهَيْب الرومي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(إذا دخل أهل الجنة الجنة قال يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تُبيِّض وجوهنا؟ ألم تُدْخلنا الجنة وتُنجِّنا من النار؟ قال فيَكشف الحجابَ فما أُعطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل)**[٤٤]، وفي رواية: وزاد ثم تلا هذه الآية: ﴿**للذين أحسنوا الحسنى وزيادة**﴾[٤٥].

ففسَّر النبي صلى الله عليه وسلم معنى ﴿**وزيادة**﴾ برؤية الله عز وجل في الجنة.

– السُّنَّة المُبيِّنة للقرآن الكريم:

جاءت السُّنَّة كذلك مُبيِّنة لمجمل القرآن الكريم، ومثال ذلك قول الله تعالى: ﴿**وأقيموا الصلاة**﴾[٤٦]؛ فهذا نصٌّ مجمل، إذ الصلاة لها أركان وشروط وسنن وهيئات لم تبينها الآية الكريمة؛ فحدَّد النبي صلى الله عليه وسلم أوقاتها، وبيَّن هيئتها.

فعلى سبيل المثال أشار القرآن الكريم إلى أوقات الصلاة إشارة عامة في قول الله تعالى: ﴿**أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا**﴾[٤٧]؛ حيث ﴿**لِدُلُوكِ الشَّمْسِ**﴾ إشارة لوقتي

---

[٤٠] سورة النحل– الآية ٤٤.

[٤١] سورة الأنعام– الآية ٨٢.

[٤٢] سورة لقمان– الآية ١٣.

[٤٣] رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري– كتاب أحاديث الأنبياء– باب قول الله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا– حديث رقم (٣١٨١)، صحيح مسلم– كتاب الإيمان– باب صدق الإيمان وإخلاصه– حديث رقم (١٢٤).

[٤٤] رواه مسلم: صحيح مسلم– كتاب الإيمان– باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى– حديث رقم (٢٦٦).

[٤٥] سورة يونس– الآية ٢٦.

[٤٦] سورة البقرة– الآية ٤٣.

[٤٧] سورة الإسراء– الآية ٧٨.

الظهر والعصر، و﴿**إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ**﴾ إشارة لوقتي المغرب والعشاء، و﴿**وَقُرْآنَ الْفَجْرِ**﴾ يراد به صلاة الفجر، وحدَّد النبي صلى الله عليه وسلم لنا أوقات الصلاة الخمسة توقيتاً دقيقا، كما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**أَمَّني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى الظهر في الأولى منهما حين كان الفيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم صلى المغرب لوقته الأول، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض، ثم التفت إليَّ جبريل فقال: يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين**)[٤٨].

كما بيَّن صلى الله عليه وسلم هيئات الصلاة فعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**أُمِرْنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا نَكُفَّ ثوباً ولا شعرا**)[٤٩]، والأعظم السبعة هي: الجبهة والأنف في الوجه واليدين والركبتين وأطراف القدمين؛ فهذا كله بيان لكيفية الصلاة بيَّنه الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن أجمله القرآن الكريم.

والحال ذاته –كمثال آخر– في قول الله تعالى: ﴿**وآتوا الزكاة**﴾[٥٠]؛ فهذا مجملٌ بيَّنه النبي صلى الله عليه وسلم بتحديد شروط إخراج الزكاة من حولان الحول، وبلوغ النصاب.

وكذا الأمر في الصيام والحج والبيوع وغير ذلك؛ فهذه أمور أجملها القرآن الكريم وبيَّنتها السُّنَّة.

– السُّنَّة المُقيِّدة للقرآن الكريم:

قد تقوم السُّنَّة بتقييد ما ورد مطلقاً في القرآن الكريم، مثل قول الله تعالى: ﴿**وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ**﴾[٥١]، فالرضاع مُطلق؛ فبيَّنت السُّنَّة العددَ المُحرِّم المُقيِّد للرضاع وهو خمس رضعات مُشْبِعات لقول النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة أبي حذيفة متحدثاً عن سالم مولى أبي حذيفة: (**أرضعيه خمس رضعات فيَحْرُم بِلَبَنِك**)[٥٢].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿**وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا**﴾[٥٣]؛ فاليد مُطلَقة، وجاءت السُّنَّة مُقيِّدة للإطلاق، فبيَّنت مَحَلَّ القطع وهو من كوع اليد اليمنى.

– السُّنَّة المُخصِّصة للقرآن الكريم:

---

[٤٨] رواه الترمذي: سنن الترمذي– كتاب الصلاة– باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم– حديث رقم (١٤٩)، وقال: حديث حسن صحيح.

[٤٩] رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري– أبواب صفة الصلاة– باب السجود على سبعة أعظم– حديث رقم (٧٧٧)، صحيح مسلم– كتاب الصلاة– باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة– حديث رقم (٧٥٦).

[٥٠] سورة البقرة– الآية ٤٣.

[٥١] سورة النساء– الآية ٢٣.

[٥٢] رواه ابن حبان: صحيح ابن حبان– محمد بن حبان البستي– مؤسسة الرسالة– بيروت– الطبعة الثانية– ١٩٩٣م– كتاب الرضاع– ذكر العلة التي من أجلها أرضعت سهلة سالما– حديث رقم (٤٢١٥)، وسنده صحيح.

[٥٣] سورة المائدة– الآية ٣٨.

هناك عموميات في القرآن الكريم جاءت السُّنَّة لتخصِّصها، مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ**﴾[٥٤]؛ إذ جاء الحكم بأن الأولاد جميعاً يرثون من آبائهم وأمهاتهم، ولكن السُّنَّة خصَّصت هذا العموم بما ورد عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**لا يتوارث أهل ملتين، ولا يرث مسلم كافرا، ولا كافر مسلما**)[٥٥]؛ فإذا كان الأب والابن أحدهما كافر والآخر مسلم فلا توارث بينهما، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (**القاتل لا يرث**)[٥٦]؛ فإذا قتل شخصٌ من يرثه كالابن إذا قتل أباه فإنه يُحرَم من ميراث أبيه.

وكذلك في قول الله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ**﴾[٥٧]؛ حيث جاءت الآية عامة بتحريم جميع الميتات وجميع الدماء؛ لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم خصَّص هذا العموم بقوله: (**أُحِلَّت لنا ميتتان، ودمان، فأما الميتتان فالحوت والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال**)[٥٨]، وقال عن البحر: (**هو الطَّهور ماؤه الحِلُّ ميتته**)[٥٩]، وهذا تخصيص لعموم ما ورد في القرآن الكريم.

٣- السُّنَّة المُستقلة عن القرآن الكريم:

وهي التي تُنشئ حكماً سكت عنه القرآن الكريم؛ مثل: أحكام الشفعة، والقضاءِ بشاهدٍ ويمين، ونحوِ ذلك، وهذه السُّنَّة تُسمى كذلك: السُّنَّةَ الزائدة على ما في القرآن الكريم.

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم حريراً بشماله وذهباً بيمينه ثم رفع بهما يديه فقال: (**إن هذين حرامٌ على ذكور أمتي حِلٌّ لإناثهم**)"[٦٠]، وتحريم الحرير والذهب على الذكور من الأحكام التي لم ترد في القرآن الكريم، وإنما أثبتتها السُّنَّة.

كما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الحُمُر الأهلية"[٦١]، وتحريم أكل لحم الحُمُر الأهلية من الأحكام التي لم ترد في القرآن الكريم، وإنما أقرَّتها السُّنَّة.

---

[٥٤] سورة النساء- الآية ١١.

[٥٥] رواه الحاكم: المستدرك على الصحيحين- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٠م- كتاب التفسير- قراءات النبي صلى الله عليه وسلم وآله وسلم مما لم يخرجاه وقد صح سنده- شأن نزول آية يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا- حديث رقم (٢٩٩٨)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

[٥٦] رواه ابن ماجه: سنن ابن ماجه- كتاب الفرائض- باب ميراث القاتل- حديث رقم (٢٧٣٥)، وسنده صحيح.

[٥٧] سورة المائدة- الآية ٣.

[٥٨] رواه ابن ماجه: سنن ابن ماجه- كتاب الأطعمة- باب الكبد والطحال- حديث رقم (٣٣١٤)، وسنده صحيح.

[٥٩] رواه أبو داود والترمذي: سنن أبي داود- كتاب الطهارة- باب الوضوء بماء البحر، سنن الترمذي- كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور- حديث رقم (٦٩)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

[٦٠] رواه ابن ماجه: سنن ابن ماجه- كتاب اللباس- باب لبس الذهب والحرير للنساء- حديث رقم (٣٥٩٥)، وسنده صحيح.

[٦١] رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري- كتاب المغازي- باب غزوة خيبر- حديث رقم (٣٩٨١)، صحيح مسلم- كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان- باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية- حديث رقم (٣٥٨٣).

تدوين السُّنَّة[٦٢]

في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان العرب الذين يجيدون القراءة والكتابة قليلين؛ لذلك لم يكونوا يعتمدون على الكتابة في حفظ أشعارهم وخطبهم وأنسابهم ومآثرهم، وإنما اعتمدوا على الذاكرة، الأمر الذي أدى إلى نمو مَلَكة الحفظ عندهم حتى وُصفوا بأنهم مطبوعون على الحفظ؛ فكان أحدهم يسمع القصيدة أو الخطبة فيحفظها، وكانت الذاكرة هي وسيلتهم لحفظ تراثهم؛ غير أن هذا لا يعني أنه لم تكن عندهم كتابات، إلا أنها لا تكاد تُذكر مقارنة بالحفظ.

ولم يهتم الصحابة –وتبعهم في ذلك كبار التابعين– بتدوين السُّنَّة وكتابتها، ولا بجمعها، ولا بترتيبهما في عصرهم، ويرجع سبب ذلك –كما أشار الإمام ابن حجر العسقلاني– لأمرين[٦٣]:

الأول: أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في ما رواه أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه)**[٦٤]، وفي رواية عن أبي سعيد قال: "استأذنَّا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتابة فلم يأذن لنا"[٦٥]، وما كان نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تدوين الأحاديث إلا خشيةً منه من أن يختلط الحديث مع القرآن الكريم ويلتبس الأمر على الناس، فأذن بداية في تدوين القرآن الكريم فقط.

الثاني: سعة حفظ الصحابة رضي الله عنهم وسيلان أذهانهم وحرصهم على حديث النبي صلى الله عليه وسلم، يقول أنس بن مالك رضي الله عنه: "كنا نكون عند النبي صلى الله عليه وسلم فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه في ما بيننا حتى نحفظه"[٦٦]، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك"[٦٧]، وقد ساعدهم على الحفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُفصِّل في كلامه، ويعيد ما يقوله أحياناً كثيرة ثلاث مرات ليُفهم عنه ويحُفظ، يقول أنس رضي الله عنه: "إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تُفهَم عنه"[٦٨]، وعن عائشة رضي الله

---

[٦٢] انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة– أكرم ضياء العمري– مكتبة العلوم والحكم– المدينة المنورة– الطبعة الخامسة– ١٩٩٥م، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه– محمد مصطفى الأعظمي– المكتب الإسلامي– بيروت– الطبعة الأولى– ١٩٨٠م، تدوين السنة النبوية– أحمد سعد العش– دار الكتب العلمية– بيروت– الطبعة الأولى– ٢٠١٣م، تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري– محمد بن مطر الزهراني– دار الهجرة– الرياض– الطبعة الأولى– ١٩٩٦م، تاريخ الفقه الإسلامي– عمر سليمان الأشقر– مكتبة الفلاح– الكويت– الطبعة الأولى– ١٩٨٢م، المدخل في الفقه الإسلامي– محمد مصطفى شلبي– الدار الجامعية– بيروت– الطبعة العاشرة– ١٩٨٥م.

[٦٣] فتح الباري بشرح صحيح البخاري– أحمد بن علي بن حجر العسقلاني– دار المعرفة بيروت– الطبعة الأولى– ١٩٥٩م– جـ١– ص٦.

[٦٤] رواه مسلم– صحيح مسلم– كتاب الزهد والرقائق– باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم– حديث رقم (٥٣٢٦).

[٦٥] رواه الترمذي– سنن الترمذي– كتاب العلم– باب ما جاء في كراهية كتابة العلم– حديث رقم (٢٦٦٥)، وسنده صحيح.

[٦٦] فتح المغيث– جـ٣– ص٣١٥.

[٦٧] رواه البخاري: صحيح البخاري– كتاب العلم– باب التناوب في العلم– حديث رقم (٨٩).

[٦٨] رواه البخاري: صحيح البخاري– كتاب العلم– باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم منه– حديث رقم (٩٥).

عنها قالت: "كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسرد الكلام كسردكم هذا، كان كلامه فصلاً يُبيّنه، يحفظه كل من سمعه"[٦٩] بحيث لو عَدَّه العادُّ لأحصاه.

ومع نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكتابة عنه إلا أنه أذن لبعض الصحابة بتدوين كلامه وسُنَّته، ومن هؤلاء عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما حيث ورد عنه أنه قال: "كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه؛ فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم بَشَرٌ يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب؛ فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ بأصبعه إلى فِيهِ فقال: (**اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق**)"[٧٠]، وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يسمي ما كتبه عن الرسول صلى الله عليه وسلم: "الصحيفة الصادقة"[٧١].

ومن الذين كتبوا شيئاً من الحديث: أبو هريرة، وسعد بن عبادة، وعبد الله بن أبي أوفى، وسمرة بن جندب، وأبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم رضي الله عنهم جميعا.

غير أن هذا المكتوب من السُّـنَّة كان جهداً فرديًّا جزئيًّا، والسُّـنَّة لم تدوَّن كلها في ذلك الوقت، كما بقي الاعتماد في حفظ السُّنَّة على الحفظ والاستظهار.

علماً بأنه لم يكن أحد من الصحابة يحيط بسُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعها، ولكن الصحابة بمجموعهم كانوا يحفظون جميع السُّنَّة، مع تفاوتهم في مقدار ما يحفظون، ومنهم رضي الله عنهم أخذت الأمة سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك.

وقد استمر التابعون بعد ذلك على نهج الصحابة في عدم كتابة السُّـنَّة إلا ما كان من اجتهادات فردية من بعض كبار التابعين كسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، والضَّحَّاك بن مُزَاحِم، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم، وكتابات للتابعين من بعدهم كمحمد بن مُسْلِم، والزبير بن عَدِي، ويونس بن عُبَيد، وحُمَيْد بن أبي حُمَيْد، وهي جميعها اجتهادات فردية، وكتابات متفرقة وليست تدويناً للسُّـنَّة، ولم تتحول إلى تدوين حقيقي إلا مع بدايات القرن الثاني الهجري.

ومما سبق يتضح أن قول الأئمة: إن السُّـنَّة بدأ تدوينها مع بدايات القرن الثاني الهجري، لا يُفيد أنها لم تُكتب قبل ذلك؛ بل يُفيد أنها كان منها ما هو مكتوب، لكن هذا المكتوب لم يصل إلى درجة التدوين، كما كان أكثر العلماء يكتب ما يسمع من غير ترتيب.

ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار، ويرجع ذلك لسببين:

---

[٦٩] رواه النسائي: السنن الكبرى- أحمد بن شعيب النسائي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠٠١م- كتاب عمل اليوم والليلة- سرد الحديث- حديث رقم (١٠٣٥٢)، وسنده حسن.

[٧٠] رواه أبو داود: صحيح أبي داود- كتاب العلم- باب في كتاب العلم- حديث رقم (٣٦٤٦)، وسنده صحيح.

[٧١] سير أعلام النبلاء- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٩٨٥م- جـ٣- ص٨٩.

الأول: كثرة الابتداع من الخوارج والروافض، التي استباحت لنفسها وضع الأحاديث كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم لتأييد مذهبها، يقول ابن شهاب الزهري: "لولا أحاديث تأتينا من قِبَل المشرق نُنكرها لا نعرفها، ما كتبت حديثاً ولا أذنت في كتابته"[٧٢].

الثاني: خوف ذهاب العلم واختفائه، لانتشار العلماء في الامصار ثم موت أكثرهم؛ فقد أرسل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه رسالة إلى الإمام أبي بكر بن حزم قال فيها: "كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء، ولا تَقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يُعَلَّم من لا يَعْلَم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا"[٧٣].

وقد أخذ التدوين الصفة الرسمية عندما أمر عمر بن عبد العزيز ابن شِهاب الزُّهري المتوفى سنة ١٢٤هـ، بجمع الحديث وتدوينه، فرأى عمر أولى ثمار التدوين على أيدي ابن شِهاب الذي يقول: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراً دفترا؛ فبعث إلى كل أرض له عليها سلطانه دفترا"[٧٤]؛ فكان فعل ابن شهاب أول تدوين للسنة، ثم شاعت بعد ذلك الكتابة، فدوَّن عبد الملك بن جُرَيج المتوفى سنة ١٥٠هـ، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨هـ **بمكة**، ودوَّن كل من محمد بن اسحاق المتوفى سنة ١٥١هـ، وسعيد بن أبي عَرُوبة المتوفى سنة ١٥٦هـ، ومالك بن أنس المتوفى سنة ١٩٧هـ **بالمدينة**، ودوَّن **بالبصرة** الربيع بن صَبِيح المتوفى سنة ١٦٠هـ، وحماد بن سلمة المتوفى سنة ١٧٦هـ، ودوَّن **بالكوفة** سفيان الثوري المتوفى سنة ١٦٧هـ، وزكريا بن أبي زائدة المتوفى سنة ١٤٩هـ، ودوَّن عبد الرحمن الأوزاعي المتوفى سنة ١٥٠هـ، والوليد بن مُسْلِم المتوفى سنة ١٩٤هـ **بالشام**، **وباليمن** مَعْمَر بن راشد المتوفى سنة ١٥٣هـ، **وبمصر** الليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥هـ، وعبد الله بن وَهْب المتوفى سنة ١٩٧هـ، ودوَّن **بخُراسان ومَرْو** عبد الله بن المبارك المتوفى سنة ١٨١هـ، وهُشَيْم بن بشير المتوفى سنة ١٨٣هـ **بواسط**، ودوَّن **بالرَّيّ** جرير بن عبد الحميد المتوفى سنة ١٨٨هـ، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، ثم جاءت مرحلة التصنيف فتعددت المؤلفات وتنوعت بين الجوامع والمسانيد والسنن وغير ذلك كما سيتبين لاحقا.

---

[٧٢] تقييد العلم- أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي- دار إحياء السنة النبوية- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٧٤م- ص١٠٧.

[٧٣] نقله البخاري على هامش حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رءوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا**)": صحيح البخاري- كتاب العلم- باب كيف يقبض العلم- حديث رقم (١٠٠).

[٧٤] جامع بيان العلم وفضله- يوسف بن عبد البر- دار ابن الجوزي- الدمام- الطبعة الأولى- ١٩٩٤م- جـ١- ص٣٣١.

علم مصطلح الحديث[٧٥]

علم مصطلح الحديث[٧٦] من أجلِّ العلوم وأشرفها، ويحمل قدراً من الأهمية كبيرا، وله احتياج لا يمكن الاستغناء عنه بحال؛ لأنه به يُعرف ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وما لم يقله، وعبره نميز بين الخبر الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر غير الثابت وبالتالي نعرف ديننا عقيدة وتشريعاً وأحكاماً وفضائل وأخلاقا؛ لذا قدره عظيم، وفضله جليل.

التعريف بعلم مصطلح الحديث:

عرَّف العلماء علم مصطلح الحديث بأنه: العلم بأصولٍ وقواعد يُعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

وموضوع هذا العلم هو سُنَّة النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخَلْقية والخُلُقية متناً وسنداً من حيث القبول والرد.

والشق المتعلق بالمتن يُطلق عليه "علم الرواية"، وأما الشق المتعلق بالسند فيطلق عليه "علم الدراية"[٧٧].

فعلم مصطلح الحديث هو مجموع القواعد والمباحث الحديثية المتعلقة بالإسناد والمتن، أو بالراوي والمروي حتى تُقبَل الرواية أو تُردَّ.

ومراد هذا العلم معرفة ما يُقْبَل مما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وما يُرَدُّ من ذلك.

وحكمه أنه **فرض عينٍ** على مَن انفرد به، و**فرض كفايةٍ** عند التعدُّد.

ومن تعريف العلم ندرك أنه ينقسم إلى قسمين: السند والمتن:

- **السند:**

وهو لغة: المُعتمَد، وسمي كذلك لأن الحديث يَستند إليه ويعتمد عليه.

واصطلاحا: سلسلة الرجال المُوصِلة للمتن، ويُطلق عليه كذلك "الطريق".

ويستخدم المُحدِّثون لفظ "الإسناد"، وهو يحمل معنيين: عزو الحديث إلى قائله مُسنَدا، وسلسلة الرجال المُوصلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند.

- **المتن:**

وهو لغة: ما صَلُب وارتفع من الأرض.

---

[٧٥] انظر: معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح- عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح- دار الفكر- سوريا ودار الفكر المعاصر- بيروت- بدون رقم طبعة- ١٩٨٦م، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- مطبعة الصباح- دمشق- الطبعة الثالثة- ٢٠٠٠م، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي- مكتبة الكوثر- الرياض- الطبعة الثانية- ١٩٩٤م، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث- إسماعيل بن عمر بن كثير- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثانية- بدون ذكر تاريخ طبعة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث- عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب وبيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٤م، تيسير مصطلح الحديث- محمود الطحان- مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة العاشرة- ٢٠٠٤م، الوسيط في علوم مصطلح الحديث- محمد بن محمد أبو شهبة- عالم المعرفة- بيروت- بدون ذكر رقم طبعة- ١٩٨٣م، مصطلح الحديث- محمد بن صالح العثيمين- مكتبة العلم- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٩٤م، أصول الحديث علومه ومصطلحه- محمد عجاج الخطيب (مرجع سابق).

[٧٦] اشتهر هذا العلم بهذا الاسم، وعدد من العلماء يرى أن الصواب أن يسمى "علم أصول الحديث"؛ لأن كل علم شرعي له أصول، فعلم التفسير له أصول، وعلم الفقه له أصول، وعلم النحو له أصول، وهي قواعد اللغة؛ فكذلك الحال في علم الحديث، لكن ما اشتهر هو "علم مصطلح الحديث"، وهو خلاف في اصطلاح الاسم فقط وليس في المحتوى، و"لا مُشَاحَّة في الاصطلاح" كما يقول العلماء.

[٧٧] سيتم شرح المصطلحات لاحقا.

واصطلاحا: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

ومثاله: قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **(إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ)**"[٧٨].

فالسند هو: "حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ".

والمتن هو: **(إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ)**.

السند ←

المتن ←

قال الإمام البخاري رحمه الله: حدثنا الحَمِيدي عبد الله بن الزبير قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ اِمْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَته إِلَى دُنْيَا يُصِيبهَا أَوْ اِمْرَأَة يَنْكِحُهَا فَهِجْرَته إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ)**.

نشأة علم مصطلح الحديث:

بالنظر إلى الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية وكيفية نقل الأخبار سنجد أنها موجودة في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية؛ فقد جاء في القرآن الكريم قول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾[٧٩]، كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: **(نضَّر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلَّغه كما سمع فرب مبلّغٍ أوعى من سامع)**، وفي رواية: **(سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلّغه)**[٨٠].

ففي الآية الكريمة تأكيد على التثبُّت في أخذ الأخبار، وفي الحديث الشريف تأكيد على التثبُّت في أخذ الأخبار والدقَّة في نقلها للآخرين.

وامتثالاً لأمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، كان الصحابة رضي الله عنهم يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، ومن ذلك ما فعله أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين سئل عن ميراث الجدة فقال: "ما لكِ في كتاب الله شيءٌ وما علمتُ لكِ في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس"؛ فسأل الناس فقال المُغيرة

---

[٧٨] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب بدء الوحي- باب بدء الوحي- حديث رقم (١).

[٧٩] سورة الحجرات- الآية ٦.

[٨٠] رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه: سنن أبي داود- كتاب العلم- باب فضل نشر العلم- حديث رقم (٣٦٦٠)، سنن الترمذي- كتاب العلم- باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع- حديث رقم (٢٦٥٧)، سنن ابن ماجه- كتاب المقدمة- باب من بلغ علما- حديث رقم (٢٣٢)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

بن شعبة: "حضرتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس"، فقال أبو بكر: "هل معك غيرك؟" فقام محمد بن مَسْلَمة الأنصاري فقال مثل ما قال المُغيرة فأنفذه لها أبو بكر الصديق رضي الله عنه[٨١]، وكذلك ما ورد أن أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع؛ فأرسل عمر بن الخطاب في أَثَره فقال: "ما لك لم تدخل"، فقال أبو موسى: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(الاستئذان ثلاث فإنْ أُذِن لك فادخل وإلا فارجع)**"، فقال عمر: "ومن يعلم هذا؟ لئن لم تأتني بمن يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا"؛ فخرج أبو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار فقال: "إني أخبرتُ عمر بن الخطاب أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(الاستئذان ثلاث فإنْ أُذِن لك فادخل وإلا فارجع)** فقال: "لئن لم تأتني بمن يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا"، فإن كان سمع ذلك أحدٌ منكم فليقم معي"، فقالوا لأبي سعيد الخدري: قم معه، وكان أبو سعيد أصغرهم، فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى: "أما إني لم أتهمك ولكن خشيت أن يَتقوَّل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وفي رواية: فقال عمر لأبي موسى: "إني لم أتَّهمك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد"[٨٢]، وهذا دليل على حرص الصحابة رضي الله عنهم على التثبت من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا من شِدَّة حرصهم وتثبتهم رضوان الله عليهم جميعا.

وقد نهج التابعون نهج الصحابة من التثبت في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ فكانوا يتثبتون من نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا في أحيان كثرة يطلبون ممن روى الحديث أن يأتي بشخص آخر سمع الذي حدَّثهم به.

ومما سبق يتأكد أن قواعد علم مصطلح الحديث كانت مبثوثة في قلوب المسلمين من عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلى من بعدهم، وأن أصول هذا العلم قد نشأت مع نشأة الرواية ونقل الحديث في الإسلام، وبدأ ظهور هذه الأصول بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم حين اهتم المسلمون بالتثبت في رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأنهم اتبعوا قواعد علمية في قبول الأخبار من غير أن ينصُّوا عليها نصًّا؛ فظهرت بوادر الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المُتصِل أو المُنقطِع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة، لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر؛ فقد ورد عن الإمام ابن سيرين قوله: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد؛ فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[٨٣].

ثم بعد ذلك أخذت هذه القواعد تزداد في عصر التابعين وعصر تابعي التابعين رحمهم الله تعالى؛ حتى بدأت تظهر بعض مباحث علم المصطلح في بعض المصنَّفات، غير أنها كانت أمكنة متفرقة من الكتب ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول، وعلم الفقه، وعلم الحديث؛ فعلى سبيل المثال ظهرت في كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي، وكذلك في "مقدمة صحيح مسلم" للإمام النووي ظهرت جملة من المباحث في مصطلح الحديث كذكر ما يُشترط في الحديث للاحتجاج به، وشرط حفظ الراوي، والرواية بالمعنى، وغير ذلك، كما جاء الإمام الترمذي وذكر

---

[٨١] رواه مالك وأبو داود وابن ماجه: الموطأ- مالك بن أنس الأصبحي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٩٧م- كتاب الفرائض- باب ميراث الجدة- حديث رقم (١٠٩٨)، سنن أبي داود- كتاب الفرائض- باب في الجدة- حديث رقم (٢٨٩٤)، سنن ابن ماجه- كتاب الفرائض- باب ميراث الجدة- حديث رقم (٢٧٢٤)، وسنده صحيح.

[٨٢] رواه مالك وأبو داود: الموطأ- كتاب الجامع- باب الاستئذان والصور والتماثيل وغيرها من القضايا- حديث رقم (١٧٩٨)، سنن أبي داود- أبواب النوم- باب كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان- حديث رقم (٥١٨١)، وسنده صحيح.

[٨٣] صحيح مسلم- مقدمة- باب أن الإسناد من الدين والرواية لا تكون إلا عن الثقات وجواز جرح الرواة وأنه ليس من الغيبة المحرمة- جـ١- ص١٥.

في نهاية كتابه "الجامع" كتاباً أسماه "كتاب العِلل"، ثم بعده أبو حاتم في كتابه "قواعد الجرح والتعديل"، وكل هذه القواعد كانت متفرقة في كتبهم.

ثم توسع العلماء في ذلك؛ حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه، وغريبه، وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفويًّا.

ولما نضجت هذه العلوم، واستقر الاصطلاح، واستقل كل فَنٍّ عن غيره، أفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، وذلك في القرن الرابع الهجري، فقد كتب الحافظ ابن حبان البُستي في هذا العلم في مقدمة صحيحه "التقاسيم والأنواع"، ومقدمة كتابه الآخر "المجروحين"، ومقدمة كتابه الثالث "الثقات"، وتُعَدُّ هذه المقدمات، وخاصة مقدمة الصحيح والمجروحين، من أهم ما كُتبَ في علوم الحديث.

كما كتب الإمام أبو سليمان الخطابي مقدمة كتابه "معالم السنن"، ومع كونها صغيرة إلا أنها تعتبر أول باكورة في تقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف.

ثم كتب الإمام أبو الحسن القَابِسِي مقدمة كتابه "مختصر موطأ الإمام مالك" المعروف بـ"الملخَّص" تناول فيها مسائل في: الاتصال والانقطاع، وصيغ الأداء، والرفع وأنواعه، ونحوها.

أما أول من أفرد هذا العلم بالتصنيف فهو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزِي المتوفى سنة ٣٦٠هـ في كتابه "المُحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي"، وكذا قام الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ بتأليف كتاب مستقل عظيم النفع أسماه "معرفة علوم الحديث".

ثم تتابعت التصانيف حتى جاء الحافظ الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ فصنَّف العديد من المؤلفات التي تهتم بعلم الحديث مثل كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، وكتابه "الكفاية في علم الرواية"، واستمر التصنيف بعده حتى جاء الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ حيث جمع ما تفرَّق في كتب الخطيب البغدادي في كتاب أسماه "معرفة أنواع علوم الحديث" والذي اشتُهر باسم "مقدمة ابن الصلاح".

كما ألَّف الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ رسالته "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" التي تعتبر ملخصاً لمقدمة ابن الصلاح، ثم شرح ابن حجر رسالته في كتاب أسماه "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر".

ثم اعتمد كل من جاء بعد الإمامين ابن الصلاح وابن حجر على كتابيهما؛ فعكفوا على الكتابين بين شارح وناظم ومُختصِر للشرح ومُستدرِك؛ ومن أحسن ما أُلِّف على هذين الكتابين: "النُّكَت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر العسقلاني، و"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" لشمس الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ، و"تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، و"القول المبتكر على شرح نخبة الفكر" لابن قطلوبغا المتوفى سنة ٨٧٩هـ، و"شرح شرح النخبة" لعبد الرؤوف المناوي المتوفى سنة ١٠٣١هـ، و"شرح نزهة النظر" للمُلَّا علي القَارِيّ المتوفى سنة ١٠١٤هـ، رحمهم الله جميعا.

واستمر التأليف في هذ العلم بعد ذلك إلى يومنا الحاضر إما شرحاً لما سبق أو تعليقاً عليه، وإما تأليفاً من الابتداء، ومن أفضل هذه الكتب: "شرح نزهة النظر" و"مصطلح الحديث" لمحمد بن صالح العثيمين، و"لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث" لعبد الفتاح أبو غدة، و"بحوث في تاريخ السنة المشرفة" لأكرم ضياء العمري، و"تيسير مصطلح الحديث" لمحمود الطحان، و"أصول الحديث علومه ومصطلحه" لمحمد عجاج الخطيب، رحمهم الله تعالى وبارك في عمر الدكتور أكرم ضياء العمري.

العلوم المندرجة تحت علم مصطلح الحديث:

كما تمت الإشارة عند التعريف بعلم مصطلح الحديث بأنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم من حيث أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخَلْقية والخُلُقية متناً وسنداً من حيث القبول والرد.

وأن الشق المتعلق بالمتن يُطلق عليه "علم الرواية"، والشق المتعلق بالسند فيطلق عليه "علم الدراية".

فعلم الحديث رواية: علمٌ يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

وعلم الحديث دراية: علمٌ يُعرَف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها.

وقد نتج عن هذين الشقين "علم الرواية" و"علم الدراية" عدة علوم منها:

١- علم الجرح والتعديل:

ويطلق عليه **علم الرجال**، وهو: وصف الراوي بما يقتضي ردَّ روايته أو قبولها، أو هو: إنزال كل راوٍ منزلته التي يستحقها من القبول وعدمه.

٢- علم العِلَل:

ويطلق عليه **علم عِلل الحديث**، وهو: علم يهتم بدراسة الأسباب الخفية التي تؤدي إلى ضعف الحديث، مع أن ظاهر الحديث الصحة والسلامة، أو هو: علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من حيث إنها تقدح في صحة الحديث.

٣- علم المُبهَمات:

ويطلق عليه **علم فنِّ المبهمات**، وهو: علم يُعرَف به الإبهام في الأشخاص الذي وقع في المتن أو في السند.

٤- علم غريب الحديث:

وهو: علم يُعرَف به معنى ما وقع في متون الأحاديث من ألفاظ غامضة بعيدة عن الفهم.

٥- علم أسباب ورود الحديث:

وهو: علم يُعرَف به السبب الذي ورد لأجله الحديث والزمان الذي جاء فيه.

٦- علم الناسخ والمنسوخ:

وهو: علم يبحث في الأحاديث التي رفع الشارع حكماً منها متقدِّماً بحكمٍ منها متأخِّر.

٧- علم مُختلِف الحديث:

وهو: علم يُبحث فيه كيفية التوفيق بين الأحاديث المتعارضة ظاهريا.

٨- علم المصَحَّف والمحَرَّف:

وهو: علم يبحث في تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها، أو هو: تغيير حرف، أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق.

مصطلحات علم مصطلح الحديث:

إن لكل علم مصطلحاته الخاصة به، ولعلم مصطلح الحديث مصطلحاته الخاصة:

١- مصطلحات عامة:

- **الخبر:** ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم أو التابعين رحمهم الله أو من دونهم.

- **الحديث:** ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف.

- **الأثر:** ما جاء عن غير النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة رضي الله عنهم أو التابعين رحمهم الله أو من دونهم.

فكل خبر هو حديث أو أثر، وكل حديث هو خبر، وكل أثر هو خبر.

- **الصحابي:** مَن لَقِي النبيَّ صلى الله عليه وسلم مُسلماً ولو لَم يره ومات على ذلك.
- **التابعي:** مَن لقي صحابيًّا مُسلماً، ومات على الإسلام، وقيل: هو مَن صَحِبَ صحابيًّا.

٢- مصطلحات رواية الحديث:

- **علم الحديث رواية:** علمٌ يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.
- **علم الحديث دراية:** علمٌ يُعرَف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها.
- **السند:** سلسلة الرجال المُوصِلة للمتن، ويطلق عليه كذلك "الطريق".
- **المتن:** ما ينتهي إليه السند من الكلام.
- **الإسناد:** ويحمل معنيين:
  * عزو الحديث إلى قائله مُسنَدا.
  * سلسلة الرجال المُوصلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند.

وقد روي عن عبد الله بن المبارك رحمه الله قوله: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[٨٤].

---

[٨٤] صحيح مسلم- المقدمة- باب أن الإسناد من الدين والرواية لا تكون إلا عن الثقات وجواز جرح الرواة وأنه ليس من الغيبة المحرمة- جـ١- ص١٦.

ومن الإسناد ما يُعرف بالتالي

- **الإسناد المعنعن:** وهو الذي يقال فيه: فلان عن فلان.

واختلف المُحدِّثون في حكمه؛ أهو محمول على الاتصال أم هو من قبيل المرسل والمنقطع؟ فذهب بعض العلماء إلى أنه من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله؛ غير أن الصحيح الذي عليه العمل أنه متصل محمولٌ على السماع، وهو الذي ذهب إليه جماهير المُحدِّثين، وادعى أبو عمرو الداني المقرئ وابن عبد البر حافظ المغرب إجماع أهل العلم على هذا.

وقد اشترطوا لإفادته الاتصال شرطين:

الأول: معاصرة الراوي لمن روى عنه مع ثبوت اللقاء.

الثاني: البراءة من وصمة التدليس.

- **قول الراوي في الإسناد "إن فلاناً قال: كذا"**: أهو مثل قوله: عن فلان؛ فيكون محمولاً على الاتصال حتى يثبت خلافه.

اختلف المُحدِّثون هل هو بدرجة قوله عن فلان أم هو دون ذلك؟ فذهب بعضهما إلى أنهما ليسا سواء؛ فجعلوا "عن" تفيد الاتصال، و"إن" في حكم الانقطاع حتى يثبت خلاف ذلك.

لكن جمهور المُحدِّثين على أنهما سواء، وأنهما يفيدان الاتصال بالشرطين المتقدمين:

الأول: المعاصرة مع اللقيا.

الثاني: أن لا يكون معروفاً بالتدليس.

٣- مصطلحات المُحدِّثين:

- **المُخَرِّج:** ذاكر رواة الحديث؛ فالمُخرِّج هو الذي يذكر رواة الحديث؛ كالأئمة مالك وأحمد والبخاري ومسلم... إلخ.

- **المُحَدِّث:** العالم بطرق الحديث وأسماء الرواة والمتون... إلخ؛ كأبي حاتم الرازي، وأبي اسحاق الفَزَاري، وأبي بكر البيهقي.

- **الحافظ:** من أخذ الحديث استماعاً ومشافهة وأحاط بكل جوانب سنده ومتنه ووعى ما يحتاج إليه (بعض العلماء اشترطوا إضافة إلى ما سبق حفظ مائة ألف حديث متناً واسنادا)؛ كالحافظ ابن حجر العسقلاني، والحافظ عبد الرحيم العراقي، والحافظ ابن عساكر، والحافظ ابن كثير.

- **الحُجَّة:** من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث متناً وإسنادا، وبأحوال رواته جرحاً وتعديلاً وتأريخا؛ كالحُجَّة أحمد بن حِبان، والحُجَّة حماد بن أسامة.

- **الحاكِم:** من أحاط بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتأريخا؛ كالحاكم الكبير محمد بن إسحاق الكرابيسي صاحب "الأسماء والكُنى" ومحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب "المستدرك على الصحيحين".

- **أمير المؤمنين في الحديث**: الإمام الذي يُرجَع إليه في الحديث، **وهو أعلى الأنواع؛ كالإمام مالك بن أنس، والإمام أحمد بن حنبل.**

٤- اختصارات المُحدِّثين:

- **ثنا، نا، دثنا**: يُرمز بها عن حدثنا، وتُقرَأ: حدَّثنا.
- **أنا، أرنا، أبنا**: يُرمز بها عن أخبرنا، وتُقرَأ: أخبرنا.

أقسام الحديث[٨٥]

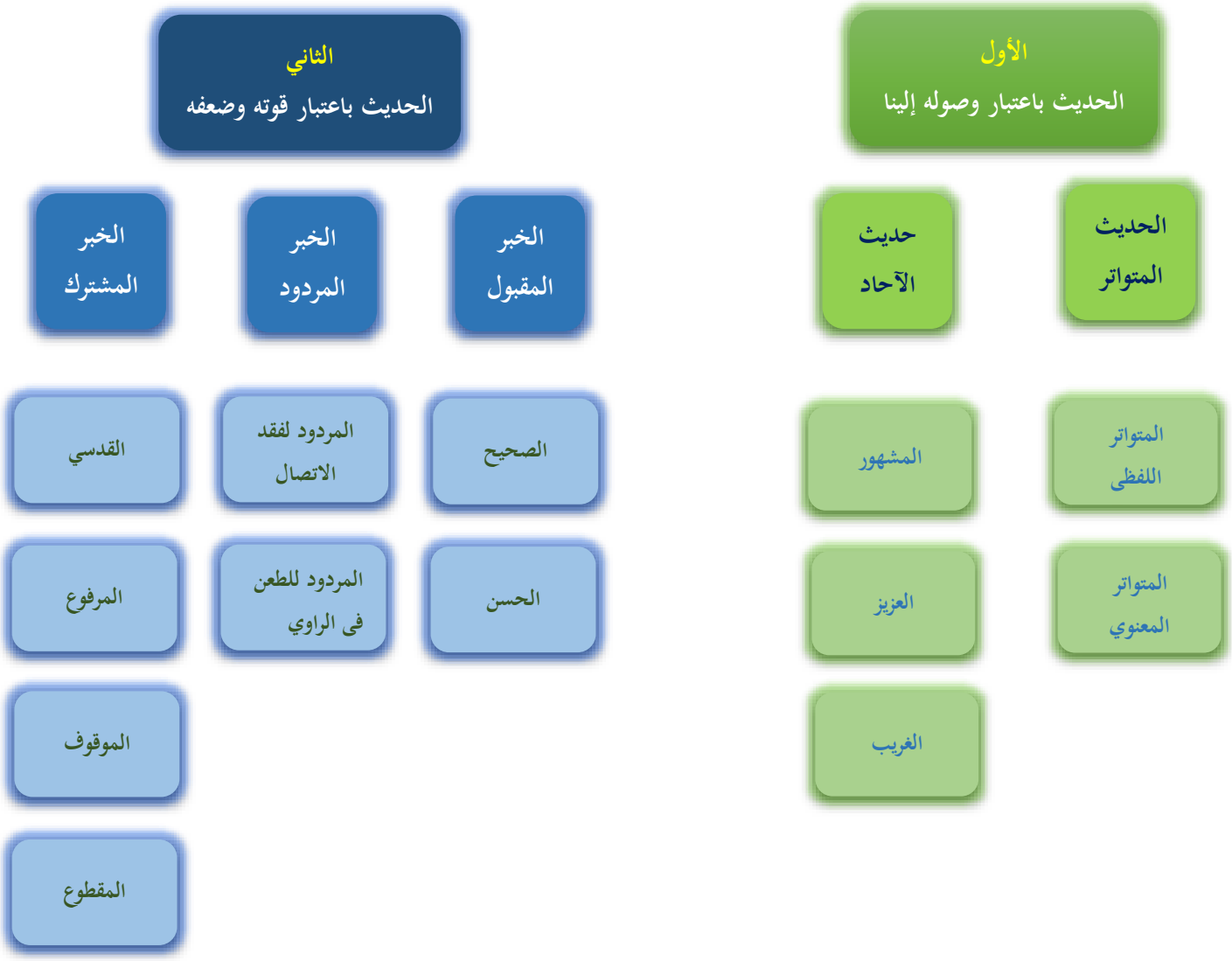

[٨٥] انظر: مقدمة ابن الصلاح، نزهة النظر، تدريب الراوي، الوسيط في علوم مصطلح الحديث، تيسير مصطلح الحديث، أصول الحديث علومه ومصطلحه، مصطلح الحديث.

القسم الأول: الحديث باعتبار وصوله إلينا:

والمقصود به الحديث من حيث عدد رواته، وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى قسمين:

الأول: الحديث المتواتر[٨٦]: وهو أقوى أنواع الحديث.

تعريفه: هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات رواته.

شروطه:

١- أن يرويه عدد كثير، لا يقل عن ١٠ أشخاص.

٢- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

٣- أن تحيل العادة تواطؤهم واتفاقهم على الكذب.

حكمه: يفيد العلم القطعي اليقيني، ويجب العمل به (مثله مثل القرآن الكريم).

أقسامه:

١- **متواتر لفظي:** وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثاله: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(من كذب عليَّ متعمِّداً فليتبوأ مقعده من النار)**[٨٧] رواه بضعة وسبعون صحابيًّا، ورواه عنهم مثلهم.

٢- **متواتر معنوي:** وهو الذي تواتر معناه دون لفظه.

مثاله: أحاديث رفع اليدين في الدعاء[٨٨]؛ فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث فيه رفع يديه في الدعاء، لكن هذه الأحاديث وردت في قضايا مختلفة؛ فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينهما -وهو الرفع عند الدعاء- تواتر باعتبار مجموع الطرق.

الثاني: حديث الآحاد[٨٩]:

تعريفه: هو ما لم يبلغ في كثرة روايته حد المتواتر ولو في طبقة واحدة.

---

[٨٦] المتواتر لغة: اسم فاعل مشتق من التواتر أي التتابع، تقول تواتر المطر أي تتابع نزوله.

[٨٧] رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه: صحيح البخاري- كتاب الجنائز- باب ما يكره من النياحة على الميت- حديث رقم (١٢٢٩)، صحيح مسلم- مقدمة- باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (٣٤)، سنن أبي داود- كتاب العلم- باب في التشديد في الكذب على رسول الله صل الله عليه وسلم- حديث رقم (٣٦٥١)، سنن الترمذي- كتاب العلم- باب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (٢٦٥٩)، سنن ابن ماجه- كتاب المقدمة- باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم- حديث رقم (٣٠).

[٨٨] ومنها: حديث عمر يوم بدر وفيه: "ثم مد يديه -أي النبي صلى الله عليه وسلم- فجعل يهتف بربه، يقول: (اللهم أنجز لي ما وعدتني، اللهم آتِ ما وعدتني...)": صحيح مسلم- كتاب الجهاد والسير- باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم- حديث رقم (١٧٦٣)، وحديث ابن عمر في الحج وفيه: "ويقوم -أي النبي صلى الله عليه وسلم- مستقبل القبلة قياما طويلا فيدعو ويرفع يديه...": صحيح البخاري- كتاب الحج- باب الدعاء عند الحمرتين- حديث رقم (١٦٦٦)، وحديث عمير مولى بني آبي اللحم وفيه: "قائماً -أي النبي صلى الله عليه وسلم- يدعو يستسقي رافعاً يديه قِبَل وجهه لا يجاوز بهما رأسه": سنن أبي داود- كتاب الصلاة- جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها- باب رفع اليدين في الاستسقاء- حديث رقم (١١٦٨)، وسنده صحيح.

[٨٩] الآحاد لغة: جمع أحد، والأحد قد يكون بمعنى: الذي لم يزل وحده ولم يكن منه آخر، وهو بهذا المعنى اسم من أسماء الله تعالى، وقد يكون بمعنى الواحد، وهو أول العدد، وأصل اشتقاق حديث الآحاد من هذا المعنى.

حكمه: أحاديث الآحاد يكون منها الصحيح فيجب العمل به (وإن كان يفيد الظن لا القطع)، ومنها غير الصحيح فيُرَدُّ ولا يُعمل به.

أقسامه:

١- **المشهور:** وهو الذي يرويه جماعة (ثلاثة فأكثر) في كل طبقة من طبقاته ولا يبلغ حد التواتر.

مثاله: عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (**إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يُبقِ عالماً اتخذ الناس رءوساً جُهَّالاً فسُئلوا فأفتَوا بغير علم فضلُّوا وأضلوا**)[٩٠]؛ إذ رواه عن ابن عمرو في جميع طبقات السند ثلاثة فأكثر ولم يبلغوا حد التواتر.

٢- **العزيز:** وهو الذي يرويه اثنان عن اثنين في كل طبقات السند (كلام الثاني يُعزِّز كلام الأول).

مثاله: عن أنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين**)[٩١]؛ فقد رواه عن أنس رضي الله عنه قتادة وعبد العزيز بن صُهيب، ورواه عن قتادة شُعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوارث.

٣- **الغريب:** وهو الذي ينفرد بروايته راوٍ واحد، في كل طبقات السند أو في بعضها ولو في طبقة واحدة.

مثاله: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**)[٩٢].

القسم الثاني: الحديث باعتبار قوته وضعفه:

والمقصود به الحديث من حيث قبوله وصحته من عدم قبوله وضعفه، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الخبر المقبول: وهو قسمان:

١- **الصحيح:**

تعريفه: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة.

شروطه:

١- اتصال السند: أي أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى آخره.

٢- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً عاقلاً بالغاً غير فاسق.

٣- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط والحفظ، فلا يخطئ أو يلتبس فيه نص الحديث أو تسلسل رواته.

---

[٩٠] رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري- كتاب العلم- باب كيف يقبض العلم- حديث رقم (١٠٠)، صحيح مسلم- كتاب العلم- باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان- حديث رقم (٤٨٢٨).

[٩١] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب الإيمان- باب حب النبي صلى الله عليه وسلم من الإيمان- حديث رقم (١٥).

[٩٢] رواه البخاري ومسلم: سبق تخريجه.

٤- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذًّا، والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه كأن يأتي الراوي الثقة برواية تخالف رواية من هو أوثق منه في العدالة والضبط (سيرد التفصيل في الحديث الشاذ في قسم الخبر المردود بسبب الطعن في الراوي).

٥- عدم العِلَّة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه (سيرد التفصيل في الحديث المُعَلِّ في قسم الخبر المردود بسبب الطعن في الراوي).

حكمه: يجب العمل به.

أقسامه:

- **الصحيح لذاته:** وتعريفه هو تعريف الحديث الصحيح السابق.

مثاله: ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم عن أبيه قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور"[٩٣].

فهذا الحديث صحيح، لأن:

أ- سنده متصل إذ إن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه.

ب، جـ- رواته عدول ضابطون: فعبد الله بن يوسف: ثقة متقن، ومالك بن أنس: إمام حافظ، وابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه، ومحمد بن جبير: ثقة، وجبير بن مُطْعِم: صحابي.

د- غير شاذ: إذ لم يعارضه من هو أقوى منه.

هـ- غير مُعَلٍّ: إذ ليس فيه علة من العلل.

- **الصحيح لغيره:** وهو الحديث الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر (أو أكثر من طريق) مثله.

مثاله: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده قال: حدثنا عَبْدَةُ حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)**[٩٤]؛ فمحمد بن عمرو من المشهورين بالصدق، لكنه لم يكن من أهل الإتقان في الحفظ، إلا أن هذا الحديث قد روي من طرق أخرى؛ فهذه الطرق وثقت هذا الطريق ورفعت الحديث من رتبة الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره.

٢- الحسن:

تعريفه: هو الصحيح إذا خف ضبط راويه، (أي قل ضبطه).

حكمه: هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة.

---

[٩٣] رواه البخاري: صحيح البخاري- أبواب صفة الصلاة- باب الجهر في المغرب- حديث رقم (٧٣١)

[٩٤] رواه أحمد: المسند- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني- مؤسسة الرسالة- دمشق- الطبعة الأولى- ٢٠٠١م- باقي مسند المكثرين- مسند أبي هريرة رضي الله عنه- حديث رقم (٧٧٩٤)، ورواه البخاري ومسلم من طرق أخرى: صحيح البخاري- كتاب الجمعة- باب السواك يوم الجمعة- حديث رقم (٨٤٧)، صحيح مسلم- كتاب الطهارة- باب السواك- حديث رقم (٣٧٠).

أقسامه:

- **الحسن لذاته:** وتعريفه هو تعريف الحسن السابق.

مثاله: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعِي عن أبي عمران الجَوْنِي عن أبي بكر عن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو -أي أمام العدو في القتال- يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف)**[٩٥]؛ فهذا الحديث حسن لأن رجال إسناده ثقات إلا جعفر بن سليمان الضُّبَعِي فإنه صدوق وضبطه أقل منهم، فنزل بالحديث من مرتبة الصحيح إلى الحسن.

- **الحسن لغيره:** وهو الضعيف إذا تعددت طرقه، بشرط ألا يكون سبب الضعف فسق الراوي أو كذبه.

مثاله: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا شعبة عن عاصم بن عبيد الله قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين -أي كان مهرها نعلين- فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(أرضيتِ من نفسكِ ومالكِ بنعلين)**؟ قالت: نعم، قال: فأجازه[٩٦] -أي أجاز النبي صلى الله عليه وسلم الزواج-؛ فعاصم ضعيف لسوء حفظه، ولكن الحديث جاء من طرق أخرى، فارتفع به عن مرتبة الضعيف إلى الحسن لغيره.

الثاني: الخبر المردود: وهو قسم واحد هو الضعيف ويندرج تحته عدة أنواع:

الضعيف:

تعريفه: هو الذي فقد شرطاً أو أكثر من شروط الصحيح أو الحسن.

مثاله: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا بُنْدَار حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وبَهْز بن أسد قالوا: حدثنا حماد بن سلمة عن حكيم الأَثْرَم عن أبي تَمِيمَة الهُجَيْمِي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أُنزل على محمد)**[٩٧]، قال الإمام الترمذي بعد إخراجه: "لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأَثْرَم عن أبي تَمِيمَة الهُجَيْمِي"، ثم قال: "وضعَّف محمد -أي البخاري- هذا الحديث من قِبَل إسناده"؛ لأن فيه حكيم الأَثْرَم، وقد ضعَّفه العلماء.

حكمه: لا يجوز العمل به في العقائد أو في ما يتعلق بالحلال والحرام، وأجاز عدد من العلماء العمل به في فضائل الأعمال فقط وبشروط:

١- أن يكون الضعف غير شديد.

٢- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به كتلاوة القرآن والدعاء.

---

[٩٥] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما ذكر أن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف- حديث رقم (١٦٥٩).

[٩٦] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في مهور النساء- حديث رقم (١١١٣).

[٩٧] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض- حديث رقم (١٣٥).

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته.

أقسامه:

- المردود لفقد اتصال السند.

- المرود للطعن في الراوي من جهة عدالته وضبطه.

- المردود لفقد اتصال السند: وهو خمسة أنواع:

المُعَلَّق - المُرسَل - المعضل - المُنقَطِع - المُدَلَّس.

١- المُعَلَّق: وهو ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي.

مثاله: ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه قال: "وقال أبو موسى: غطى النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان"[٩٨]؛ فهذا الحديث مُعلَّق لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي وهو أبو موسى الأشعري.

مُعلَّقات الإمامين البخاري ومسلم:

المُعلَّق يندرج تحت الضعيف، لكن مُعلَّقات الصحيحين ليست كذلك لأنهما التزما بالصحة، وتميزا بالدقة في الرواية من أجل هذا صار للمعلقات في الصحيحين حكم خاص، وهي على قسمين:

- ما ذُكِر منها بصيغة الجزم:

كأن يقول صاحب الصحيح: "قال فلان، أو ذكر فلان، أو حكى فلان، أو روى فلان"، وهذه حكمها أنها صحيحة إلى مَنْ علَّق عنه، ويبقى النظر في باقي الإسناد، فإما أن يكون صحيحاً أو ضعيفا.

مثاله: ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه قال: قال مالك: أخبرني زيد بن أَسْلَم أن عطاء بن يَسَار أخبره أن أبا سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: **(إذا أسلم العبد فحسن إسلامه يُكفِّر الله عنه كل سيئة كان زلفها وكان بعد ذلك القصاص الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها)**[٩٩]؛ فهذا الحديث علَّقه البخاري رحمه الله بصيغة الجزم فقال: "قال مالك"؛ فهو صحيح من رواية الإمام مالك ويبقى النظر في باقي الرواة بعد الإمام مالك؛ حيث الإمام البخاري لم يَلْقَ الإمام مالك.

- ما ذُكر منها بصيغة التمريض:

كأن يقول صاحب الصحيح: "رُوي عن فلان، أو يُذكر عن فلان، أو قيل..."، وهذه حكمها الضعف عند صاحب الصحيح إلى من علَّقها عنه.

---

[٩٨] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب الصلاة- باب ما يذكر في الفخذ- أورده في مقدمة الباب.

[٩٩] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب الإيمان- باب حسن إسلام المرء- مقدمة حديث رقم (٤٢).

مثاله: ما علَّقه الإمام البخاري قال: ويُذكر عن سَلَمَة بن الأَكْوَع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يَزُرُّهُ ولو بشَوْكة)[١٠٠]؛ ثم قال الإمام البخاري: "في إسناده نظر"؛ فحكمها الضعف عنده.

٢- المُرسَل[١٠١]: وهو ما سقط من سلسلة سنده من فوق التابعي.

مثاله: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه قال: "حدثني محمد بن رافع حدثنا حُجَيْن بن المثنى حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة والمحاقلة"[١٠٢]؛ فسعيد بن المسيب تابعي يروي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فقد سقط من إسناد هذا الحديث آخره وهو الصحابي.

حكمه: المرسل في الأصل ضعيف مردود، لفقده شرطاً من شروط القبول وهو اتصال السند، ولكن العلماء اختلفوا في حكم المرسل والاحتجاج به؛ لأن هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السند، لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابيًّا، والصحابة كلهم عدول، لا تضر عدم معرفتهم.

ومجمل أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال:

القول الأول: هو ضعيف مردود، وهو رأي الجمهور، وحجتهم هو الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون غير صحابي.

القول الثاني: هو صحيح يُحتَج به بشرط أن يكون المُرسِل ثقة ولا يرسِل إلا عن ثقة، وحجتهم أن التابعي ثقة لا يستحل أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا إذا سمعه من ثقة.

القول الثالث: هو صحيح بشروط أربعة، ثلاثة في الراوي المُرسِل، وواحد في الحديث المُرسَل:

١- أن يكون المُرسِل من كبار التابعين.

٢- إذا سمى المُرسِل من أرسل عنه سمى ثقة.

٣- إذا شاركه الحفاظ المأمونون ولم يخالفوه.

٤- ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة، شرط في الحديث المُرسَل وهو واحد مما يلي:

أ- أن يروى الحديث من وجه آخر مسندا.

ب- أو يروى من وجه آخر مرسلاً أرسله من طريق آخر.

جـ- أو يوافق قول صحابي.

د- أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم.

---

[١٠٠] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب الصلاة- باب وجوب الصلاة في الثياب- مقدمة حديث رقم (٣٤٤).

[١٠١] المرسل لغة: اسم مفعول من أرسل معنى أطلق؛ فكأن المرسِل أطلق الإسناد ولم يقيده براوٍ معروف.

[١٠٢] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب البيوع- باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا- حديث رقم (١٥٣٩).

وأما مُرسَل الصحابي، وهو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله ولم يسمعه أو يشاهده إما لصغر سنه أو تأخر إسلامه أو غيابه، فالصحيح أنه صحيح مُحتَجٌّ به؛ لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رووا عنهم بينوها، فإذا لم يبينوا، وقالوا: قال رسول الله، فالأصل أنهم سمعوها من صحابي آخر، وحذْف الصحابي لا يضر.

مثاله: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثني محمد بن عبَّاد ومحمد بن حاتم وابن أبي عمر جميعاً عن سفيان بن عُيَيْنة واللفظ لابن عبَّاد قال: حدثنا سفيان عن عمرو عن أبي صالح قال: سمعت أبا سعيد الخُدْري: "يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم مِثْلاً بِمِثْلٍ مَنْ زاد أو ازداد فقد أربى"؛ فقلت له: إن ابن عباس يقول غير هذا، فقال: لقد لقيتُ ابنَ عباس فقلت: أرأيتَ هذا الذي تقول أشيءٌ سمعتَه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وجدتَّه في كتاب الله عز وجل؟ فقال: "لم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم أجده في كتاب الله، ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(الربا في النسيئة)**"[١٠٣].

٣- **المُعضَل**[١٠٤]: وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

مثاله: ما أخرجه الإمام مالك في موطئه: عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق)**[١٠٥]؛ فهذا الحديث معضل لأنه سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة، إذ ورد الحديث عن طريق آخر عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤- **المُنقَطِع**: وهو ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه، مما لا يشمله المرسل أو المعلق أو المعضل.

فالمنقطع اسم عام لكل انقطاع في السند ما عدا صور ثلاث من صور الانقطاع، وهي: حذف أول الإسناد (المُعلَّق)، أو حذف آخره (المُرسَل)، أو حذف اثنين متواليين من أي مكان كان (المُعضَل).

مثاله: ما أخرجه الحاكم النيسابوري في مُستدْرَكه قال: حدثني محمد بن صالح بن هانئ حدثنا أحمد بن سلمة ومحمد بن شاذان قالا: حدثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع قالا: حدثنا عبد الرزاق أنبأنا النعمان بن أبي شيبة عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا، راغب في الآخرة، وفي جسمه ضعف، وإن وليتموها عمر فقوي أمين، لا يخاف في الله لومة لائم، وإن وليتموها عليًّا فهاد مهتد، يقيمكم على صراط**

---

[١٠٣] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب المساقاة- باب بيع الطعام مثلاً بمثل- حديث رقم (٢٩٩٠).

[١٠٤] المُعضُل لغة: اسم مفعول من أعضله، بمعنى أعياه وأعسره، والمعضلات: الشدائد.

[١٠٥] رواه مالك: الموطأ- كتاب الجامع- باب السفر ومعاملة الأرقاء- الأمر بالرفق بالمملوك- على هامش الحديث رقم (١٨٣٨).

مستقيم)[١٠٦]؛ فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه هو "شَرِيك بن عبد الله" سقط من بين الثوري وأبي إسحاق، إذ إن الثوري لم يسمع الحديث عن أبي إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شَرِيك، وشَرِيك سمعه من أبي إسحاق.

٥- **المُدلَّس**[١٠٧]: وهو إخفاء عيب في الإسناد تحسيناً لظاهره.

أقسامه:

- **تدليس الإسناد:** وهو أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

فتدليس الإسناد أن يروى الراوي عن شيخ قد سمع منه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث الذي دلسه لم يسمعه منه وإنما سمعه من شيخ آخر عنه، فيُسقط ذلك الشيخ، ويرويه عنه بلفظ محتمل للسماع وغيره كـ "قال" أو "عن" ليوهم غيره أنه سمعه منه، لكن لا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث، فلا يقول: "سمعت" أو "حدثني" حتى لا يصبح كذاباً بذلك.

مثاله: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بنت حيي بسَوِيق وتمر[١٠٨].

قال الإمام الترمذي بعد رواية الحديث: "وقد روى غيرُ واحدٍ هذا الحديث عن ابن عيينة عن الزهري عن أنس ولم يذكروا فيه عن وائل عن ابنه"، ثم قال: "وكان سفيان بن عيينة يُدلِّس في هذا الحديث فربما لم يذكر فيه عن وائل عن ابنه وربما ذكره"؛ فإسقاط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهري في الرواية التي أسقطهما فيها هو تدليس في الإسناد.

- **تدليس التسوية:** وهو رواية الراوي عن شيخه ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر.

فتدليس التسوية أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر؛ فيأتي المدلِّس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيُسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيسوي الإسناد كله ثقات.

مثاله: ما رواه اسحاق بن راهَوَيْهِ عن بَقِيَّة بن الوليد قال: حدثني أبو وهب الأسدي قال: حدثنا نافع عن ابن عمر قال: "لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه"[١٠٩]؛ فهذا الحديث رواه أبو وهب "عبيد الله بن عمرو" الأسدي (وهو ثقة) عن إسحاق بن أي فروة (وهو ضعيف)، عن نافع (وهو ثقة) عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ فبقية ذكر عبيد الله بن عمرو بالكنية (أبو وهب) ونسبه إلى قبيلته (بني أسد) كي لا يُفطن له، حتى إذا ترك اسحاق بن أبي فروة (الضعيف) لا يُهتدى إليه.

---

[١٠٦] رواه الحاكم: المستدرك- كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم- نكاح عمر بأم كلثوم وسببه- حديث رقم (٤٧٣٩).

[١٠٧] المُدلَّس لغة: اسم مفعول عن التدليس، والدلس هو الظلمة واختلاط الظلام؛ فكأن الراوي أظلم أمر الحديث بكتمه العيب الذي فيه.

[١٠٨] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في الوليمة- حديث رقم (١٠٩٥).

[١٠٩] رواه ابن أبي حاتم: العلل- محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي- مطابع الحميضي- الرياض- الطبعة الأولى- ٢٠٠٦م- علل أخبار رويت في الإيمان- حديث رقم (١٩٥٧).

- **تدليس الشيوخ**: وهو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه؛ فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرَف به، كي لا يُعرَف.

مثاله: ما أورده الإمام ابن الصلاح قال: ما روي لنا عن أبي بكر بن مجاهد الإمام المقرئ أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني فقال: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله[١١٠]؛ فهنا سمى أبو بكر بن مجاهد أبا بكر بن أبي داود بعبد الله، وكل الناس عبيد لله، حتى لا يُعرَف.

- المردود بسبب طعن في الراوي: وهو عشرة أنواع:

الموضوع - المتروك - المُنكَر - المُعَلُّ - المُدرَج - المقلوب - المَزيد في متصِّل الأسانيد - المُضطرِب - المُصحَّف - الشاذُّ.

١- **الموضوع**[١١١]: وهو المكذوب المُختلَق المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

مثاله: ما أورده الإمام ابن حجر قال: دخل غِيَاث بن إبراهيم النخعي على الخليفة المهدي فوجده يلعب بالحمام، فساق بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **(لا سبَق إلا في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حَافرٍ** أو جَناح)[١١٢]؛ فزاد كلمة "جناح" لأجل المهدي، فعرف المهدي ذلك، فأمر بذبح الحمام، وقال: أنا حملته على ذلك.

فنص الحديث الصحيح: **(لا سبَق إلا في نَصْلٍ أو خُفٍ أو حافِر)** [١١٣]، لكن غِيَاث زاد كلمة "جَناح" تقرباً إلى الحاكم لأنه يلعب بالحمام.

حكمه: أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته -في أي معنى كان- لأحدٍ عَلِم أنه موضوع إلا مع بيان وضعه، وهو شرُّ الأحاديث الضعيفة المردودة وأقبحها.

٢- **المتروك**: وهو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب.

مثاله: ما أورده الإمام ابن حجر قال: عن عمرو بن شِمْر الجُعْفي الكوفي الشيعي عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالا: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر ويكبّر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق"[١١٤].

قال الإمامان النَّسائي والدارقطني وغيرهما: عمرو بن شمر "متروك الحديث".

---

[١١٠] مقدمة ابن الصلاح- ص٧٤.

[١١١] الموضوع لغة: اسم مفعول من وضع، وله عدة معان؛ منها: الأساس، والإلقاء، والمادة التي يبني عليها المتكلم كلامه، والأمر، والمختلَق، وهو المعنى المراد هنا لأنه مختلَق على النبي صلى الله عليه وسلم مكذوب.

[١١٢] نزهة النظر- ص٩٠.

[١١٣] رواه أصحاب السنن: سنن أبي داود- كتاب الجهاد- باب في السبق- حديث رقم (٢٥٧٤)، سنن الترمذي- كتاب الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في الرهان والسبق- حديث رقم (١٧٠٠)، السنن الصغرى المعروف بسنن النسائي- المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٣٠م- كتاب الخيل- باب السبق- حديث رقم (٣٥٨٥)، سنن ابن ماجه- كتاب الجهاد- باب في السبق- حديث رقم (٢٥٧٤)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

[١١٤] لسان الميزان- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٧١م- جـ٤- ص٣٦٦.

٣- **المُنكَر**: وهو الذي تفرد في إسناده راوٍ فحش غلطة أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه.

مثاله: ما أخرجه الحاكم في مستدركه قال: حدثني يحيى بن محمد بن قيس قال: سمعت هشام بن عروة يذكر عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا أكله ابن آدم غضب)[١١٥].

قال الإمام السيوطي: "قال النَّسائي: هذا حديث منكر، تفرَّد به أبو زَكِير (يحيى بن محمد بن قيس)، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات؛ غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرُّدَه، بل قد أطلق عليه الأئمة القول بالتضعيف، فقال ابن معين: ضعيف، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال العُقَيلي: لا يُتابع على حديثه، وأورد له ابن عَدِي أربعة أحاديث مناكير"[١١٦].

٤- **المُعَلُّ**: وهو الذي اطُّلع فيه على علةٍ تَقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منه، والعلة قد تكون في الإسناد، وهو الأكثر، وقد تكون في المتن، وهو الأقل.

مثاله:

- **العِلَّة في السند:** ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي حدثنا خالد الحَذَّاء عن أبي قِلَابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم في أمر الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأقرؤهم لكتاب الله أُبَي بن كعب وأفرضهم زيد بن ثابت وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ألا وإن لكل أمة أميناً وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح**)[١١٧]؛ فالحديث من (أرحم أمتي أبو بكر) إلى (وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل) مرسل عن أبي قلابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فيه أنس، أما بقية الحديث وهي (**وإن لكل أمة أميناً وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة**)؛ فإنها متصلة السند عن أنس، فالإرسال هنا عِلَّة خفية في إسناد الحديث.

- **العِلَّة في المتن:** ما أخرجه مسلم في صحيحه قال: حدثنا محمد بن مهران الرازي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن عَبْدَة أن عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول: "سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك"، وعن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: "صلَّيتُ خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ"الحمد لله رب العالمين"، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها"[١١٨].

---

[١١٥] رواه الحاكم: المستدرك- كتاب الأطعمة- كان أحب الفاكهة إلى النبي البطيخ- حديث رقم (٧٢٢٠).

[١١٦] تدريب الراوي- جـ١- ص٢٧٦.

[١١٧] رواه الترمذي وابن ماجه: سنن الترمذي- كتاب المناقب- باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم- حديث رقم (٣٧٩١)، سنن ابن ماجه- كتاب المقدمة- أبواب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب فضائل خباب رضي الله عنه- حديث رقم (١٥٥).

[١١٨] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب الصلاة- باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة- حديث رقم (٦٠٦).

وأصل الحديث في كتب الحديث بلفظ الإمام البخاري: عن قتادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بـ "الحمد لله رب العالمين"[١١٩]؛ فرواية مسلم التي فيها "لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم" رواية بالمعنى الذي وقع لمسلم، ففَهم من قول أنس "كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين" أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على ما فهم، وأخطأ لأن معنى الحديث أن السورة من السور التي كانوا يفتتحون بها الصلاة هي الفاتحة، وليس فيه تعرض لذكر البسملة فهذه الزيادة في المتن عِلَّة خفية في الحديث.

٥- **المُدْرَج**[١٢٠]: وهو ما غُيِّر سياق إسناده، أو أُدْخِل في متنه ما ليس منه بلا فصل.

مثاله:

- **في السند:** قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"، وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شَرِيك بن عبد الله القاضي وهو يُمْلِي ويقول: "حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" وسكت، فلما نظر إلى ثابت قال: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"[١٢١]، قصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد؛ فكان يحدث به، فهنا تغيير في إسناد الحديث إلى متن آخر، فأدرج إسناداً لمتن ليس له.

- **في المتن:** ما أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد قالا: حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً يتوضؤون وأعقابهم تلوح فقال: (**ويلٌ للأعقاب من النار** أسبغوا الوضوء)[١٢٢].

فقول: (أسبغوا الوضوء) مُدرَج، وأصل الحديث كما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: حدثنا آدم بن أبي إياس قال: حدثنا شعبة قال: حدثنا محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة وكان يمر بنا والناس يتوضؤون من المِطْهَرة قال: "أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال: (**ويلٌ للأعقاب من النار**)"[١٢٣].

٦- **المقلوب:** وهو إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه: بتقديم أو تأخير ونحوه.

مثاله:

---

[١١٩] رواه البخاري: صحيح البخاري- أبواب صفة الصلاة- باب ما يقول بعد التكبير- حديث رقم (٧١٠).

[١٢٠] المُدرَج لغة: اسم مفعول من أدرج، أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضمنته إياه.

[١٢١] رواه ابن ماجه: سنن ابن ماجه- كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها- باب ما جاء في قيام الليل- حديث رقم (١٣٣٣).

[١٢٢] رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه: سنن أبي داود- كتاب الطهارة- باب في إسباغ الوضوء- حديث رقم (٩٧)، سنن النسائي- كتاب الطهارة- باب إيجاب غسل الرجلين- حديث رقم (١١١)، سنن ابن ماجه- كتاب الطهارة وسننها- باب غسل العراقيب- حديث رقم (٤٥١).

[١٢٣] رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري- كتاب الوضوء- باب غسل الأعقاب- حديث رقم (١٦٣)، صحيح مسلم- كتاب الطهارة- باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما- حديث رقم (٣٥٧).

- **في السند:** ما أخرجه الإمام الطبراني في معجمه الأوسط قال: حدثنا محمد بن عمرو الحَرَّاني قال: حدثـــنا أبي قال: حدثـــنا حماد بن عمرو النَّصِيبِي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إذا لقيتم المشركين في الطريق فلا تبدءوهم بالسلام، واضطروهم إلى أضيقها)**[١٢٤].

فهذا الحديث مقلوب، قلبه حماد فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سُهَيْل بن أبى صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

- **في المتن:** ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى جميعاً عن يحيى القطان قال: زهير حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله أخبرني خُبَيْب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله الإمام العادل وشاب نشأ بعبادة الله ورجل قلبه معلق في المساجد ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه)**[١٢٥].

فهذا مما انقلب على بعض الرواة، ونص الحديث كما رواه الإمام البخاري وغيره: **(حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه)**[١٢٦].

٧- **المَزيد في متَّصِل الأسانيد:** وهو زيادة راوٍ في سندٍ ظاهره الاتصال.

مثاله: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا هَنَّاد حدثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بُسْر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخَوْلاني عن واثِلَة بن الأَسْقَع عن أبي مَرْثَد الغَنَوِي قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: **(لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها)**[١٢٧].

قال الإمام الترمذي بعد سرده للحديث: "قال محمد -أي البخاري-: وحديث ابن المبارك خطأ أخطأ فيه ابن المبارك وزاد فيه عن أبي إدريس الخَوْلاني وإنما هو بُسْر بن عبيد الله عن واثلة هكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وليس فيه عن أبي إدريس وبُسْر بن عبيد الله قد سمع من واثِلَة بن الأَسْقَع".

فهذا الحديث فيه خطأ من ابن المبارك إذ زاد فيه عن أبي إدريس الخَوْلاني، بينما روى الحديثَ عددٌ من الثقات عن بُسْر بن عبيد الله عن واثلة.

---

[١٢٤] رواه الطبراني: المعجم الأوسط- سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني- دار الحرمين- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٩٥م- باب الميم- من اسمه محمد- محمد بن عمرو بن خالد الحراني- حديث رقم (٦٣٥٤).

[١٢٥] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب الزكاة- باب فضل إخفاء الزكاة- حديث رقم (١٠٣١).

[١٢٦] رواه مالك والبخاري والترمذي: الموطأ- كتاب الجامع- باب الشعر- ما جاء في المتحابين في الله- حديث رقم (١٧٧٧)، صحيح البخاري- أبواب صلاة الجماعة والإمامة- باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد- حديث رقم (٦٢٩)، سنن الترمذي- كتاب الزهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في الحب في الله- حديث رقم (٢٣٩١).

[١٢٧] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها والصلاة إليها- حديث رقم (١٠٥٠).

٨- **المُضطَّرِب**: وهو ما روي من أوجه مختلفة متساوية في القوة، ولا يمكن التوفيق بينها.

مثاله:

- **في السند**: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا أبو كريب حدثنا معاوية بن هشام عن شَيْبَان عن أبي إسحق عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله قد شبت؛ قال: **(شيبتني هود والواقعة والمرسلات وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت)**[١٢٨].

فهذا الحديث مضطرب لأنه لم يرد إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختُلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه؛ فمنهم من رواه مُرسَلا، ومنهم من رواه موصولا، ومنه من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله عن مسند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر.

- **في المتن**: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا محمد بن أحمد بن مَدُّوَيْهِ حدثنا الأسود بن عامر عن شَرِيك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت: سألت أو سُئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال: **(إن في المال لحقًّا سوى الزكاة)** ثم تلا هذه الآية التي في البقرة ﴿**لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ**﴾[١٢٩]، الآية[١٣٠].

وروى هذا الحديث من هذا الإسناد الإمام ابن ماجه بلفظ: **(ليس في المال حقٌّ سوى الزكاة)**[١٣١]؛ فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل.

٩- **المُصحَّف**[١٣٢]: وهو تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظاً أو معنى.

مثاله:

- **في السند**: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده قال: حدثنا عبد الله حدثني عباس بن محمد وأبو يحيى البَزَّاز قالا: حدثنا حجاج بن نصير حدثنا شُعبة عن العوَّام بن مُراحِم من بني قيس بن ثعلبة عن أبي عثمان النَّهْدِي عن عثمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(إن الجَمَّاء لَتُقَصُّ من القَرْنَاء يوم القيامة)**[١٣٣].

صحَّف ابن مَعِين أحد الرواة وهو العوَّام بن مُراحِم فقال: العوَّام بن مُزاحِم.

- **في المتن**: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حُجْر جميعاً عن إسماعيل قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل بن جعفر أخبرني سعد بن سعيد بن قيس عن عمر بن ثابت بن

---

[١٢٨] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب تفسير القرآن- باب ومن سورة الواقعة- حديث رقم (٣٢٩٧).

[١٢٩] سورة البقرة- الآية ١٧٧.

[١٣٠] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة- حديث رقم (٦٥٩).

[١٣١] رواه ابن ماجه: سنن ابن ماجه- كتاب الزكاة- باب ما أدي زكاته فليس بكنز- حديث رقم (١٧٨٩).

[١٣٢] المُصحَّف لغة: اسم مفعول من التصحيف، وهو كتابة كلمة أو قراءتها على غير ما هي عليه.

[١٣٣] رواه أحمد: المسند- مسند العشرة المبشرين بالجنة- مسند الخلفاء الراشدين- مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه- حديث رقم (٥٢١).

الحارث الخزرجي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(من صام رمضان ثم أتبعه ستًّا من شوال كان كصيام الدهر)**[١٣٤].

صحَّف أبو بكر الصُّولِي هذا الحديث فقال: "وأتبعه "شيئاً" من شوال".

١٠- **الشَّاذُّ**: وهو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه؛ أي أن يروي عدل تَمَّ ضبطه أو خفَّ حديثاً مخالفاً في روايته لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من الترجيحات.

مثاله:

- **في السند:** ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة عن ابن عباس أن رجلاً مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يَدَعْ وارثاً إلا عبداً هو أعتقه فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه[١٣٥].

وقد وافق ابنَ عيينةَ في وصل الحديث ابنُ جُرَيْج وغيره، ولكن حماد بن زيد -وهو من أهل العدالة والضبط- خالفهم فجعله مُرسَلاً حيث رواه عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة ولم يذكر اسم ابن عباس رضي الله عنهما، فرُجِّحَت رواية من هم أكثر منه عددا.

- **في المتن:** ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه قال: حدثنا بشر بن معاذ العَقَدِي حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه)**[١٣٦].

وقد خالف عبد الواحد -وهو ثقة- العدد الكثير من الرواة الثقات؛ إذ إنهم رووه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين الثقات بهذا اللفظ.

الثالث: الخبر المشترك بين المقبول والمردود: وهو أربعة أنواع:

القُدْسي - المرفوع - الموقوف - المقطوع.

١- **القُدْسي**[١٣٧]:

تعريفه: هو ما نُقِل إلينا عن النبي صلى الله عليه وسلم مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل.

مثاله: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بَهْرَام الدَّارِمِي حدثنا مروان يعني ابن محمد الدمشقي حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن رَبِيعَة بن يزيد عن أبي إدريس الخَوْلَانِي عن أبي ذَرٍّ عن النبي

---

[١٣٤] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب الصيام- باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان- حديث رقم (١١٦٤).

[١٣٥] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب الفرائض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب في ميراث المولى الأسفل- حديث رقم (٢١٠٦).

[١٣٦] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب الصلاة- باب ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل- باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر- حديث رقم (٤٢٠).

[١٣٧] القدسي لغة: نسبة إلى القُدْس أي الطُّهر؛ فالقدسي هو المُنَزَّه والمُطَهَّر والمُبارَك.

صلى الله عليه وسلم في ما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: **(يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ يَا عِبَادِي إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدْ اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ)**[١٣٨].

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم: هناك فروق كثيرة أشهرها:

١- القرآن الكريم لفظه ومعناه من الله تعالى؛ أما الحديث القدسي فمعناه من الله تعالى، ولفظه من عند النبي صلى الله عليه وسلم.

٢- القرآن الكريم يُتعبَّد بتلاوته؛ أما الحديث القدسي فلا يُتعبَّد بتلاوته.

٣- القرآن الكريم يُشترط في ثبوته التواتر؛، أما الحديث القدسي فلا يُشترط في ثبوته التواتر.

٢- **المرفوع:**

تعريفه: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

أي هو ما نُسب أو ما أُسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء أكان هذا المضاف قولاً للنبي صلى الله عليه وسلم أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، وسواء أكان المُضيف هو الصحابي أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعا؛ فيدخل في المرفوع الموصول والمرسل والمتصل والمنقطع.

أقسامه:

١- **المرفوع القولي**: ومثاله أن يقول الصحابي أو غيره: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(كذا...)**.

٢- **المرفوع الفعلي**: ومثاله أن يقول الصحابي أو غيره: "فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا...".

٣- **المرفوع التقريري**: ومثاله أن يقول الصحابي أو غيره: "فُعل بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا..."، ولا يروى إنكاره لذلك الفعل.

[١٣٨] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب البر والصلة والآداب- باب تحريم الظلم- حديث رقم (٢٥٧٧).

٤- **المرفوع الوصفي**: ومثاله أن يقول الصحابي أو غيره: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجها، وأحسنه خَلْقا، ليس بالطويل البائن ولا بالقصير"[١٣٩].

٣- **الموقوف**:

تعريفه: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

أي هو ما نُسب أو أُسند إلى صحابي أو جمع من الصحابة سواء أكان هذا المنسوب إليهم قولاً أو فعلاً أو تقريرا، وسواء أكان السند إليهم متصلاً أو منقطعا.

أقسامه:

١- **الموقوف القولي**: ومثاله قول الراوي: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسولُه؟"[١٤٠].

٢- **الموقوف الفعلي**: ومثاله قول الإمام البخاري: "وأَمَّ ابنُ عباس وهو متيمم"[١٤١].

٣- **الموقوف التقريري**: ومثاله قول بعض التابعين مثلاً: "فعلتُ كذا أمام أحد الصحابة ولم يُنكِر عليَّ".

فروع تتعلق بالمرفوع حكما:

هناك صور من الموقوف في ألفاظها وشكلها، لكن المدقق في حقيقتها يرى أنها في معنى الحديث المرفوع؛ لذا أطلق عليها العلماء اسم "المرفوع حُكما" أي أنها من الموقوف لفظاً المرفوع حكما.

ومن هذه الصور:

أ- أن يقول الصحابي الذي لم يُعرف بالأخذ من أهل الكتاب قولاً لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب، مثل:

- الإخبار عن الأمور الماضية، كبدء الخلق.

- الإخبار عن الأمور الآتية، كالفتن وأحوال يوم القيامة.

- الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص؛ كقوله: من فعل كذا فله أجر كذا.

ب- أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه، كما أخرج الإمام البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى في زلزلة بالبصرة فأطال القنوت، ثم ركع، ثم رفع رأسه فأطال القنوت، ثم ركع، ثم رفع رأسه فأطال القنوت،

---

[١٣٩] رواه البخاري ومسلم- سبق تخريجه.

[١٤٠] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب العلم- باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا- مقدمة الحديث رقم (١٢٨).

[١٤١] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب التيمم- باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء- مقدمة الحديث رقم (٣٣٧).

ثم ركع فسجد، ثم قام في الثانية ففعل كذلك، فصارت صلاته ست ركعات وأربع سجدات، ثم قال: "هكذا صلاة الآيات"[١٤٢].

جـ- أن يُخبر الصحابي أنهم كانوا يقولون أو يفعلون كذا، أو لا يرون بأساً بكذا؛ وهو نوعان:

- أن يضيفه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم؛ كقول جابر رضي الله عنه: "كنا نَعْزِل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم"[١٤٣]، والصحيح أنه مرفوع.

- ألا يضيفه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم، كقول جابر رضي الله عنه: "كنا إذا صعدنا كبَّرنا، وإذا نزلنا سبَّحنا"[١٤٤]، والصحيح أنه موقوف.

د- أن يقول الصحابي: "أُمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو من السُّنَّة كذا"؛ كقول أنس رضي الله عنه : "أُمِر بلال أن يَشفَع الأذان، وأن يُوتِر الإقامة -أي يُثَنِّي الأذان، ويُفرِد الإقامة-"[١٤٥]، وكقول أم عطية رضي الله عنها: "نُهينا عن اتباع الجنائز، ولم يُعزم علينا"[١٤٦]، وكقول أنس رضي الله عنه: "من السُّنَّة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا"[١٤٧].

هـ- أن يقول الراوي في الحديث عند ذكر الصحابي بعض هذه الكلمات الأربع، وهي: "يَرْفَعُه، أو يُنَمِّيه، أو يَبْلُغ به، أو يَرْوِيه"؛ كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية: "تقاتلون قوماً صغار الأعين"[١٤٨].

و- أن يفسر الصحابي تفسيراً له تعلق بسبب نزول آية؛ كقول جابر: "كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قُبُلها كان الولد أحول؛ فنزلت: نساؤكم حرث لكم.." الآية"[١٤٩].

حكم الاحتجاج به: الموقوف -كما عرفنا- قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفا؛ لكنه حتى لو ثبتت صحته، فهل يُحتج به؟ والجواب: أن الأصل في الموقوف عدم الاحتجاج به؛ لأنه أقوال وأفعال الصحابة، لكنها إن ثبتت فإنها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة؛ لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنة، وهذا إذا لم يكن له حكم المرفوع، أما إذا كان من الذي له حكم المرفوع فهو حجة كالمرفوع -بشرط صحته-.

---

[١٤٢] رواه البيهقي: السنن الكبرى- أحمد بن الحسين بن علي البيهقي- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثالثة- ٢٠٠٣م- كتاب صلاة الخسوف- باب من صلى في الزلزلة بزيادة عدد الركوع والقيام- حديث رقم (٦٢٤٩)، والمقصود بقول ابن عباس رضي الله عنهما: "هكذا صلاة الآيات" أي هكذا تكون الصلاة عند النوازل.

[١٤٣] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب النكاح- باب حكم العزل- حديث رقم (٢٦٠٩).

[١٤٤] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب الجهاد والسير- باب التسبيح إذا هبط واديا- حديث رقم (٢٨٣١).

[١٤٥] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب الصلاة- باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة- حديث رقم (٣٧٨).

[١٤٦] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب الجنائز- باب اتباع النساء الجنائز- حديث رقم (١٢١٩).

[١٤٧] رواه البخاري: صحيح البخاري- كتاب النكاح- باب العدل بين النساء- حديث رقم (٤٩١٥).

[١٤٨] رواه أبو داود: سنن أبي داود- كتاب الملاحم- باب في قتال الترك- حديث رقم (٤٣٠٤)

[١٤٩] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب النكاح- باب جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر- حديث رقم (١٤٣٥)، والآية الكريمة الواردة في الحديث هي: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلَاقُوهُ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة- الآية ٢٢٣.

٤- المقطوع:

تعريفه: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل.

أي هو ما نُسب أو أُسند إلى التابعي أو تابع التابعي فمن دونه من قول أو فعل، والمقطوع غير المنقطع؛ لأن المنقطع من صفات الإسناد، أما المقطوع فمن صفات المتن، أي أن الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه، وقد يكون السند متصلاً إلى ذلك التابعي، على حين أن المنقطع يعني أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن.

أقسامه:

١- المقطوع القولي: ومثاله قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: "صلِّ، وعليه بدعته"[١٥٠].

٢- المقطوع الفعلي: ومثاله قول إبراهيم بن محمد: "كان مسروق يُرخي السِّتْر بينه وبين أهله، ويُقْبِل على صلاته، ويُخلِّيهم ودنياهم"[١٥١].

حكم الاحتجاج به: المقطوع لا يُحتج به في شيء من الأحكام الشرعية، ولو صحت نسبته إلى قائله؛ لأنه قول أو فعل أحد المسلمين، إلا إذا كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة عند ذكر التابعي: "يرفعه" مثلا؛ فيعتبر حينئذٍ له حكم المرفوع المرسل.

---

[١٥٠] رواه البخاري: صحيح البخاري- أبواب صلاة الجماعة والإمامة- باب إمامة المفتون والمبتدع- في مقدمة الحديث رقم (٦٦٣).

[١٥١] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني- مكتبة الخانجي- القاهرة ودار الفكر- بيروت- بدون ذكر رقم الطبعة – ١٩٩٦م- من الطبقة الأولى من التابعين- مسروق- رغبته في الصلاة وترغيبه فيها- جـ٢- ص٩٦.

طرق تحمُّل الحديث وأدائه[١٥٢]

المقصود بطرق تحمُّل الحديث: أخذه عمَّن حدث به عنه، أو أخذه عن الغير.

و**المقصود بطرق أداء الحديث**: الرواية إلى من يحدِّث عنه، أو الرواية إلى الغير.

طرق التحمل والأداء:

قال القاضـــي عِيَاض: "اعلم أن طريق النقل ووجوه الأخذ وأصـــول الرواية على أنواع كثيرة، ويجمعها ثمانية ضروب، وكل ضرب منها له فروع وشعوب"[١٥٣].

الطريق الأول: السَّمَاع:

تعريفه: هو أن يقرأ الشيخ الحديث من حفظه أو من كتاب، والحضور يسمعون لفظه، سواء أكان المجلس للإملاء أو لغيره.

حكم الرواية به: يعتبر السماع أعلى مراتب التحمل.

وهذا الطريق هو الذي تلقَّى بواسطته المُحدِّثون الأوائل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ألفاظ الأداء: قبل أن يشيع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، وفق ما حدده المُحدِّثون؛ فإنه كان يجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يقول في الأداء: "سمعت"، أو "حدثني"، أو "أخبرني"، أو "أنبأني"، أو "قال لي"، أو "ذكر لي".

الطريق الثاني: القراءة:

تعريفها: هي أن يتم العرض أو القراءة على الشيخ.

أنواعها: القراءة على نوعين:

١- القراءة على الشيخ من حفظ العارض، ومن كتاب بين يديه.

٢- سماع قراءة الغير من كتابه أو حفظه، والشيخ يسمع، ويمسك بالأصل هو أو ثقة غيره.

حكم الرواية بها: القراءة أدنى من السماع، وهي مقبولة بلا خلاف بين المُحدِّثين.

ألفاظ الأداء: الأفضل قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقرَّ به، ويجوز: بعبارات السماع مقيدة بلفظ القراءة كـ "حدثنا قراءةً عليه".

---

[١٥٢] انظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع- عياض بن موسى بن عياض المعروف بالقاضي عياض- دار التراث- القاهرة والمكتبة العتيقة- تونس- الطبعة الأولى- ١٩٧٠م- مقدمة ابن الصلاح، نزهة النظر، تدريب الراوي، الباعث الحثيث، تيسير مصطلح الحديث، أصول الحديث.

[١٥٣] الإلماع- ص٦٨.

الطريق الثالث: الإجازة:

تعريفها: الإذن بالرواية، لفظاً أو كتابة.

صورتها: أن يقول الشيخ لأحد طلابه: أجزت لك أن تروى عني صحيح البخاري مثلا.

أنواعها: للإجازة أنواع كثيرة، نذكر منها خمسة أنواع:

١- أن يجيز الشيخ مُعيَّناً لمُعيَّن: كأجزتك صحيح البخاري، وهذا النوع أعلى أنواع الإجازة.

٢- أن يجيز مُعيَّناً بغير مُعيَّن: كأجزتك رواية مسموعاتي.

٣- أن يجيز غير مُعيَّن بغير مُعيَّن: كأجزت أهل زماني رواية مسموعاتي.

٤- أن يجيز بمجهول أو لمجهول: كأجزتك كتاب السنن، وهو يروي عدداً من السنن، وأجزت لمحمد بن خالد، وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم.

٥- الإجازة للمعدوم: فإما أن تكون تبعاً لموجود، كأجزت لفلان ولمن يولد له، وإما أن تكون لمعدوم استقلالا، كأجزت لمن يولد لفلان.

حكم الرواية بها: أما النوع الأول منها فالصحيح الذي عليه الجمهور جواز الرواية والعمل بها؛ وأما بقية الأنواع فالخلاف في جوازها شديد، والأقرب عدم جوازها.

ألفاظ الأداء: الأَوْلى أن يقول: "أجاز لي فلان"، ويجوز: بعبارات السماع والقراءة مُقيَّدة، مثل: حدثنا إجازة أو أخبرنا إجازة.

الطريق الرابع: المُناوَلة:

أنواعها:

١- مقرونة بالإجازة: وهي أعلى أنواع الإجازة، ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه، ويقول له هذا رواتي عن فلان فاروه عني، ثم يبقيه معه.

٢- مجردة عن الإجازة: وصورتها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتصراً على قوله: هذا سماعي.

حكم الرواية بها: تجوز الرواية بالمقرونة بالإجازة، وهي أدنى مرتبة من السماع والقراءة على الشيخ، وأما المجردة عن الإجازة فلا تجوز الرواية بها على الصحيح.

ألفاظ الأداء: الأفضل: أن يقول "ناوَلَني" أو "ناوَلَني وأجاز لي" إن كانت المناولة مقرونة بالإجازة، ويجوز: بعبارات السماع والقراءة مُقيَّدة، مثل: حدثنا مناولة أو أخبرنا مناولة وإجازة.

الطريق الخامس: الكتابة:

صورتها: أن يكتب الشيخ مسموعة لحاضر أو غائب، بخطة أو أمره.

أنواعها:

١- مقرونة بالإجازة: كأجزتك ما كُتب لك.

٢- مجردة عن الإجازة: كأن يكتب له بعض الأحاديث ويرسلها له ولا يجيزه روايتها.

حكم الرواية بها: تجوز الرواية بالمقرونة بالإجازة، وهي في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة، وأما المجردة من الإجازة، فمَنَع الرواية بها بعض المُحدِّثين، وأجازها آخرون، والصحيح الجواز عند أهل الحديث لإشعارها بمعنى الإجازة.

ألفاظ الأداء: التصريح بلفظ الكتابة كقوله: "كتب إليَّ فلان"، أو الإتيان بألفاظ السماع والقراءة مقيدة، كقوله: "أخبرني فلان كتابة".

الطريق السادس: الإعلام:

صورته: أن يُعلِم الشيخُ الطالبَ أن هذا الحديث أو الكتاب قد سمعه من فلان من غير أن يأذن له في روايته.

حكم الرواية به: أجاز الجمهور الرواية بهذه الطريقة، إلا إذا نهى الشيخ الطالب عن روايته فحينئذ لا تجوز روايته؛ لأن الشيخ من الممكن أن يُعلِم أن هذا الحديث من روايته، ولكن لا تجوز رواية هذا الحديث لخلل فيه.

ألفاظ الأداء: أن يقول: "أعلمني شيخي بكذا".

الطريق السابع: الوَصِيَّة:

صورتها: أن يوصي المُحدِّثُ لشخصٍ أن تُدفع له كتبه عند موته أو سفره.

حكم الرواية بها: هي طريق ضعيف من طرق التحمل؛ غير أن بعض السلف رخص للموصى له أن يروي عن الموصي تبعاً لتلك الوصية لأن بها نوعاً من الإذن.

ألفاظ الأداء: أن يقول: "أوصى لي فلان"، "حدثني بالوصية"، "أخبرني بالوصية"، ونحوها.

الطريق الثامن: الوِجَادة:

تعريفها: الوِجَادة مشتقة من وَجَدَ يَجِدُ، والمقصود بها: أن يعثر المحدِّث على كتاب أو حديث أو صحيفة بخط شخص بإسناده؛ مثل رواية عمرو بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبيه عن جده، ربما كانت هذه الرواية عبر كتاب وجده.

شروطها: للرواية بالوجادة يجب مراعاة أمرين:

١- الوثوق بأن الخط هو خط فلان هذا الذي تُنسب إليه الصحيفة، سواء عاصره أو لم يعاصره، لقيه أو لم يَلْقَه.

٢- الوثوق بنسبة الكتاب نسبة صحيحة إلى صاحبه بشهادة أصحاب الخبرة، أو بشهرة الكتاب إلى صاحبه، أو بسند الكتاب، أو غير ذلك مما يؤكد نسبته إلى صاحبه.

حكم الرواية بها: نُقل عن معظم المُحدِّثين والفقهاء أنه لا يجوز العمل بها، قال الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال: "وبعضهم تَعلَّل بأنها صحيفة رواها وِجادة؛ ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح"[١٥٤].

ألفاظ الأداء: يقول الواجد: "وجدت بخط فلان"، أو "قرأت بخط فلان كذا" ثم يسوق الإسناد والمتن.

[١٥٤] ميزان الاعتدال في نقد الرجال- محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٦٣م- جـ٣-ص٢٦٦.

أنواع التصنيف في الحديث وأشهر كتب الحديث

تختلف الكتب التي أُلِّفت في علم الحديث روايةً في نوعية تأليفها وطبقاتها وطريقة تصنيفها وخلاف ذلك.

ويمكن تقسيم أنواع التصنيف في الحديث إلى ستة أنواع:

١- الجوامع:

تعريفه: كل كتاب يجمع فيه مؤلفه جميع الأبواب من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والسِّـيَر، والمناقب، والرِّقاق، والفتن، وأخبار يوم القيامة.

مثاله: الجامع الصحيح للبخاري – المُسنَد الصحيح لمسلم – جامع الأصول لأحاديث الرسول لابن الأثير – جامع المسانيد لابن كثير – مَجْمع الزوائد للهيثمي.

٢- المسانيد:

تعريفه: كل كتاب جُمِعَ فيه مَروِيَّات كل صحابي على حِدَة، من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق به الحديث.

مثاله: مسند أبي حنيفة – مسند الشافعي – مُسنَد أحمد بن حنبل – مُسنَد ابن أبي شيبة – مُسنَد الطيالسي.

٣- السُّنَن:

تعريفه: كل كتاب صُنِّف على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام لتكون مصدراً للفقهاء في استنباط الأحكام.

مثاله: سُنَن أبي داود – سُنَن الترمذي – سُنَن النسائي – سُنَن ابن ماجه – سُنَن الدارمي.

٤- المعاجم:

تعريفه: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مُرتَّباً على أسماء شيوخه على ترتيب حروف الهجاء غالبا.

مثاله: المعاجم الثلاثة للطبراني (المُعجَم الكبير والأوسط والصغير) – مُعجَم الصحابة للبغوي.

٥- المُستدرَكات:

تعريفه: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديثَ التي استدركها على كتابٍ آخر مما فاتته على شرطه.

مثاله: المُسْتَدْرك على الصحيحين للحاكم – المُسْتَدْرَك على الصحيحين للهروي – الإلزامات للدارقطني.

٦- المُستخرَجات:

تعريفه: كل كتاب خَرَّجَ فيه مؤلفه أحاديث كتابٍ لغيره من المؤلفين بأسـانيد لنفسـه من غير طريقِ المؤلف الأول، وربما اجتمع معه في شيخه أو مَن فوقه.

مثاله: المُسْتَخْرج على الصحيحين لأبي نُعَيْم الأصبهاني - مُسْتَخْرَج البرقاني - مُسْتَخْرَج الجرجاني.

التعريف بأشهر كتب الحديث

كما رأينا فإن كتب الحديث تختلف في نوعية تأليفها وطبقاتها وطريقة تصـــنيفها، كما إنها تختلف في مضمونها فمنها كتب ضمت إلى جانب الحديث النبوي فتاوى الصحابة والتابعين كموطأ الأمام مالك بن أنس، ومنها ما يُطلق عليه المســانيد، وهي التي عُنيت بتجميع مرويات كل صــحابي على حده؛ كمســند الإمام أحمد بن حنبل، ومســند أبي يعلى، ومنها ما يُطلق عليه الصــحاح، والمراد بها التي التزمت الصــحة وهي صــحيح البخاري وصــحيح مسلم، ومنها ما يطلق عليه السنن، كسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسند ابن ماجة، وهكذا.

وسنعرف بأشهر كتب الحديث:

١- مُوَطَّأ مالك:

تعريف بالإمام مالك: هو أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، إمام دار الهجرة، ولد سنة ٩٣هـــ، وقد دأب الإمام مالك على طلب العلم حتى تمكن منه، وصار حُجَّة فيه، وأجمع العلماء على إمامته، وعلو منزلته، وأصبح ذا مذهب فقهي مشــهور معروف، ومما تميز به منهجه في أصــول مذهبه: تقديم عمل أهل المدينة في الاحتجاج بعد الكتاب والسنة والإجماع والقياس؛ فعمل أهل المدينة عنده مُقدَّم على حديث الآحاد إذا تعارضا، لأن عمل أهل المدينة عنده أقوى، وتوفي رحمه الله في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم حيث نشأ ودُفن فيها سنة ١٧٩هـ.

اسم الكتاب: "المُوَطَّأ".

ســـبب تأليف الموطأ: ألف الإمام مالك موطأه بناء على رغبة أبداها الخليفة أبو جعفر المنصـــور في تدوين كتاب حافل بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن يقدمه للناس؛ فألَّف الإمام مالك كتابه، وعرضه على عدد من فقهاء المدينة، يقول الإمام مالك: "عرضـــت كتابي هذا على ســـبعين فقيهاً من فقهاء المدينة؛ فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ"[١٥٥].

ومن مآثر الإمام مالك أنه قال: "شـــاورني هارون الرشـــيد في ثلاثة" وذكر منها: "في أن يعلِّق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه"؛ فكان رد الإمام مالك: "أما تعليق الموطأ فإن الصـــحابة اختلفوا في الفروع وتفرقوا، وكلٌّ عند نفسه مصيب"[١٥٦].

درجة أحاديث الموطأ: يعتبر الموطأ أصح كتب الحديث بعد صحيحي البخاري ومسلم؛ بسبب تثبت الإمام مالك في الرواية وتمحيصه لها.

عدد أحاديث الموطأ: جملة ما في الموطأ من الأحاديث عن النبي صـلى الله عليه وسـلم وآثار الصـحابة والتابعين: ١٧٢٠ حديثا؛ المسند منها ٦٠٠ حديث، والمرسل ٢٢٢ حديثا، والموقوف ٦١٢ حديثا، ومن أقوال التابعين ٢٨٥ حديثا.

---

[١٥٥] تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي- دار الكتب العلمية- بيروت- بدون ذكر رقم طبعة- ٢٠٠٢م- ص٦.

[١٥٦] سير أعلام النبلاء- جـ٨- ص٨٩.

شروح الموطأ: من أهم الشروح التي وضعت على الموطأ: شرح الإمام أبي عمر بن عبد البر القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ وسماه "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، وشرحه أيضاً الحافظ أبو بكر بن العربي المتوفى سنة ٥٤٣هـ وأسماه "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس"، والإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ في كتابه المسمى "تنوير الحوالك شرح موطأ مالك"، وغيرهم.

٢- مسند أحمد:

تعريف بالإمام أحمد: هو الإمام العالم الفقيه المحدث أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، ولد سنة ١٦٤هـ في بغداد، وقد طلب الحديث والفقه؛ فطاف في أرجاء العالم الإسلامي في طلب العلم، وصار إماماً فهيماً وأميراً للمؤمنين في الحديث، وله مذهب فقهي معروف.

تفقه الإمام أحمد على الإمام الشافعي، ثم أخذ عنه الإمام الشافعي الحديث في ما بعد، ومن تلاميذه الإمام مسلم، وقال الإمام الشافعي: "خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل"[١٥٧]، وقد توفي رحمه الله في بغداد سنة ٢٤١هـ.

اسم الكتاب: "المسند".

قيمة المسند ودرجة أحاديثه: يُعَدُّ المسند من أفضل كتب السنة وأجمعها لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، قال الحاقظ ابن كثير عنه: "لا يوازيه مسند في كثرته وحسن سياقته"[١٥٨].

وذهب المُحدِّثون إلى أن المسند فيه الصحيح والضعيف الذي يقرب من الحسن، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول: "إنه صحيح"؛ بل ولا كل حديث رواه في سنده يقول: "إنه صحيح"، بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عمَّن هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كَذِبه، وقد يكون في بعضها عِلَّة تدلُّ على أنه ضعيف؛ بل باطل، لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يُحتَجُّ بها"[١٥٩].

عدد أحاديث المسند: قُدِّرت أحاديث المسند بنحو أربعين ألف حديث بالمكرر، وثلاثين ألفاً من غير المكرر.

التصانيف على المسند: شَرَح المسند الشيخ أبي الحسن السِّنْدي في ما عُرف باسم: "حاشية السِّنْدي على مسند الإمام أحمد، كما رتب الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي المتوفى سنة ١٣٧٨هـ المسند وبوَّبه على أبواب الفقه -بعد أن كان مبوَّباً على مرويات الصحابي- ورقَّمه ونسَّقه وأسماه: "الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني"؛ ثم بدأ الشيخ أحمد شاكر المتوفى سنة ١٣٧٧هـ في تحقيق أحاديثه، وقطع فيه شوطاً كبيرا؛ إلا أنه توفي رحمه الله قبل إكماله، كما صنف الإمام علي بن أبي بكر الهيثمي كتاب: "غاية المقصد في زوائد

---

[١٥٧] سير أعلام النبلاء- جـ١١- ص١٩٥.

[١٥٨] الباعث الحثيث- ص٣٢.

[١٥٩] منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض- الطبعة الأولى- ١٩٨٦م- جـ٧- ص٢٢٣.

المسند" اعتنى فيه بزوائد المسند؛ فلا يُذكر إلا الحديث الذي لم يُذكر في الكتب الستة أو ذُكر ولكن فيه زيادة في متن الحديث.

٣- صحيح البخاري:

تعريف بالإمام البخاري: هو إمام المحدثين أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، نسبة إلى بلدة بُخارى التي ولد فيها سنة ١٩٤هـ، وقد طلب العلم فارتحل إلى كثير من البلاد الإسلامية كالشام ومصر والكوفة والبصرة وبغداد والحجاز، وقصته مع علماء بغداد مشهورة؛ إذ أرادوا أن يمتحنوه فعمدوا إلى مائة حديث؛ فقلبوا متونها وأسانيدها وجعل كل عالم يذكر له عشرة أحاديث مقلوبة المتن والسند، حتى انتهى العلماء من سرد ما عندهم، وهو يُعقِّب على كل حديث بأنه لا يعرفه، ثم ذكر لهم المائة حديث، بِرَدِّ كل متنٍ إلى إسناده، وكل سند إلى متنه؛ فشهدوا له بالفضل، ورُسُوِّ القدم، والإمامة في علم الحديث، وقد ألَّف رحمه الله مصنفات كثيرة، ذكرها الإمام ابن حجر وغيره، ومنها: الأدب المفرد، والتاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، والتفسير الكبير، وأعظمها وأكثرها شهرة الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري.

وقد أثنى العلماء على الإمام البخاري وجهده في تدوين السنة النبوية الصحيحة؛ فقال الإمام ابن خزيمة: "ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث منه (يقصد الإمام البخاري)"[١٦٠]، وقال الإمام الترمذي: "لم أرَ أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري"[١٦١]، وقال له الإمام مسلم: "أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك"[١٦٢]، وغير ذلك كثير، وقد توفي رحمه الله ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ.

اسم الكتاب: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، واشتُهر باسم "صحيح البخاري".

سبب تصنيف صحيح البخاري: كان الباعث على تصنيف هذا الديوان العظيم ما ذكره الإمام البخاري إذ قال: "كنت عند إسحاق بن راهويه فقال بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسُنن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب"[١٦٣].

وقد ذُكر عن الإمام البخاري أنه قال: "أخرجت هذا الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث"[١٦٤]، كما روي عن الإمام البخاري قوله: "ما كتبت في كتابي "الصحيح" حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين"[١٦٥].

---

[١٦٠] فيض القدير شرح الجامع الصغير- محمد عبد الرؤوف المناوي- المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٣٧م- جـ١- ص١٧.

[١٦١] فتح الباري- جـ١- ص٤٨٥.

[١٦٢] المرجع السابق.

[١٦٣] سير أعلام النبلاء- جـ١٢- ص٤٠١.

[١٦٤] المرجع السابق.

[١٦٥] المرجع السابق.

وقال الإمام أبو جعفر العُقَيْلي: "لمَّا أَلَّف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم، فامتحنوه وكلهم قال كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث"، ثم قال العقيلي: "والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"[١٦٦].

وقد جمع الإمام البخاري صحيحه في ستة عشر عاما.

قيمة صحيح البخاري ودرجته: يُعَدُّ الجامع الصحيح للإمام البخاري أول مصنف في الصحيح المجرد، كما يقول الإمام النووي[١٦٧]؛ فهو أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، قال الإمام ابن الصلاح: "وكتاباهما (أي البخاري ومسلم) أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز"، ثم قال: "ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فائدة"[١٦٨]، وقول الإمام ابن الصلاح في تقديم الإمام البخاري على الإمام مسلم، هو قول جمهور العلماء، وذلك لاشتراطه بعض الشروط التي لم تتوافر في صحيح مسلم؛ إذ لم يكتف بالمعاصرة -كما فعل الإمام مسلم- بل اشترط اللقيا فوق المعاصرة؛ فقد يتعاصر اثنان ولا يلتقيان، فلهذا كانت قواعده في جمع الحديث أدق، لذلك قدموه.

ويجب أن يُعرف أن ترجيح كتاب الإمام البخاري على كتاب الإمام مسلم، إنما المراد به ترجيح الجملة لا كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر.

صحة أحاديث صحيح البخاري: ذكر الإمام ابن الصلاح أن الأمة تلقَّت صحيحَي البخاري ومسلم بالقبول؛ سوى أحرف صغيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما الغلط فلا يَسْلَم منه أكثر الناس؛ بل في الصحابة من قد يغلط أحيانا، وفيمن بعدهم، ولهذا كان في ما صُنِّف في الصحيح أحاديث يُعلَم أنها غلط، وإن كان جمهور متون الصحيحين مما يُعلَم أنه حق"[١٦٩].

وقد ذكر الإمام ابن حجر هذه الأحاديث التي انتُقدت على البخاري، ورَدَّ عليها حديثاً حديثا؛ ثم عقَّب على رده بقوله: "وليس كلها (أي علل الأحاديث) قادحة؛ بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسُّف (أي تكلُّف)"[١٧٠].

عدد أحاديث صحيح البخاري: عدد أحاديث البخاري في آخر إحصائية قام بها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله: ٧٥٦٣ حديثاً بالمكرر؛ بينما ذكر الإمام ابن حجر أنها بالمكرر ٧٣٩٧ حديثا، وبغير تكرار ٢٦٠٢ حديثا.

شروح صحيح البخاري: من أشهر شروحه: شرح الشيخ محمد بن يوسف الكرماني المتوفى سنة ٧٨٦هـ المسمى "الكواكب الدراري"، وشرح الإمام بدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ والمسمى "التنقيح في شرح الجامع الصحيح"، وشرح "عمدة القاري" للإمام بدر الدين العَيْني المتوفى سنة ٨٥٥هـ، وأعظمها فائدة، وأشهرها، وأجلُّها

---

[١٦٦] تهذيب التهذيب- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- مطبعة دار المعارف النظامية- الهند- الطبعة الأولى- ١٩٠٨م- جـ٩- ص٥٤.

[١٦٧] تدريب الراوي- جـ١- ص٩٢.

[١٦٨] مقدمة ابن الصلاح- ص١٨.

[١٦٩] مجموع الفتاوى- جـ١- ص٢٥٠.

[١٧٠] فتح الباري-جـ١- ص٣٨٦.

"فتح الباري بشرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وهو في ثلاثة عشر مجلداً غير المقدمة.

٤- صحيح مسلم:

تعريف بالإمام مسلم: هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري أحد أئمة الحديث، ولد بنيسابور سنة ٢٠٤هـ، وطلب الحديث منذ صغره، ورحل في طلبه إلى كثير من البلاد الإسلامية كالعراق والحجاز ومصر، وقد تلقى العلم على يد شيوخ كثيرين من بينهم الإمام البخاري، وألَّف عدة مؤلفاته منها كتابه الصحيح -وهو أجلُّها- وكتاب الجامع الكبير، والمسند الكبير، وغير ذلك، وتوفي رحمه الله بنيسابور سنة ٢٦١هـ.

اسم الكتاب: لم ينص الإمام مسلم على اسم كتابه لذا وقع الاختلاف في الاسم؛ فذكرت له عدة مسميات منها: "الجامع" - "المسند" أو "المسند الصحيح" - "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" - "الصحيح" أو "صحيح مسلم"، واشتُهر باسم "صحيح مسلم".

قيمة صحيح مسلم ودرجته: يُعَدَّ صحيح مسلم أصح كتب الحديث بعد صحيح البخاري؛ إلا أنه تميز عن صحيح البخاري ببعض الأمور المتعلقة في التأليف والتصنيف، مثل:

١- لم يُخرج الإمام مسلم الحديث بالموقوفات وغيرها، كما فعل الإمام البخاري.

٢- جعل الإمام مسلم لكل حديث موضعاً واحداً جمع فيه طرقة وأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فيسهل على الباحث النظر في وجوه الحديث؛ بخلاف الإمام البخاري فإنه يكرر الحديث بطرقه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة.

٣- ذكر الإمام مسلم متن الحديث كله، ولم يقطِّعه في أبواب مختلفة كما فعل الإمام البخاري حسب مناسبات الحديث وفقهه.

عدد أحاديث صحيح مسلم: بلغت أحاديث مسلم أربعة آلاف حديث دون المكرر، وبالمكرر ٧٢٧٥ حديثا.

شروح صحيح مسلم: من أشهر شروح صحيح مسلم "إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم" للقاضي عِيَاض المتوفى سنة ٥٤٤هـ، والإمام أحمد بن عمر القرطبي المتوفى سنة ٦١١هـ في كتابه "المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، وشرح الإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ المسمى "المنهاج في شرح الجامع الصحيح للحسين بن الحجاج"، وقد بلغت شروحه -عدا المختصرات والاستدراكات- خمسة عشر شرحا.

عدم استيعاب الإمامين البخاري ومسلم للأحاديث الصحيحة: من المعلوم عند المُحدِّثين أن الإمامين البخاري ومسلم لم يستوعبا كل الأحاديث، قال الإمام البخاري: "ما أدخلتُ في كتابي "الجامع" إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول"[١٧١]، وذكر الإمام مسلم قريباً من هذا المعنى بقوله: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته

[١٧١] مقدمة ابن الصلاح- ص٢٠، سير أعلام النبلاء- جـ١٠- ص٩٣.

هاهنا (يعني في كتابه الصحيح) إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه"[١٧٢]، وبيَّن الإمام ابن الصلاح مقصوده بـــ"ما أجمعوا عليه" بقوله: "أراد –والله أعلم– أنه لم يضـــع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شـــرائط الصـــحيح المجمع عليه"[١٧٣].

ومن الكتب التي اسـتدركت على صـحيحَي البخاري ومسـلم أحاديث على شـرطيهما، ولم يذكراها، كتاب "المُستدرَك" للحاكم النيسابوري.

٥- سنن أبي داود:

تعريف بالإمام أبي داود: هو سليمان بن الأشعث السجستاني المولود سنة ٢٠٢هـــ في إقليم صغير مجاور لمكران أرض البلوش الأزد يُدعى سجستان، وهي منطقة معظمها في أفغانستان وأجزاء منها في باكستان وإيران.

تلقى العلم على كثير من علماء الحديث، ورحل في طلبه إلى كثير من البلاد الإســلامية، حتى صــار إماماً من أئمة الحديث في عصره، وتتلمذ على يد الإمام أحمد بن حنبل وتأثر به في منهجه في الحديث، كما تتلمذ على يد الأئمة يحيى بن معين وعلي بن المديني وقتيبة بن سـعيد ويحيى بن سـعيد القطان وغيرهم، وتتلمذ عليه الإمامان الترمذي والنسائي وغيرهما، وتوفي رحمه الله بالبصرة سنة ٢٧٥هـ.

اسم الكتاب: "السنن"، واشتُهر باسم "سنن أبي داود".

قيمة سنن أبي داود ودرجته: وصف الإمام ابن الصلاح سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بأنها المصنفات المعتمدة المشهورة في الحديث، وروي عن الإمام أبي داود أنه قال: "ذكرتُ فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه"، وقال: "ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شـــديد فقد بيَّنته، وما لم أذكر فيه شـــيئاً فهو صـــالح، وبعضـــها أصـــح من بعض"[١٧٤].

عدد أحاديث سنن أبي داود: انتقى الإمام أبو داود سننه من خمسمائة ألف حديث، فبلغت ٥٢٧٤ حديثا.

شروح سنن أبي داود: شرح سنن أبي داود الكثير من العلماء: كأبي سليمان الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـــ في "معالم السنن"، وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ في "مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود"، وكذلك شرح أبي الطيب محمد شمس الحق آبادى المتوفى سنة ١٣٢٩هـ والمسمى بـ"عون المعبود بشرح سنن أبي داود"، وغيرها من الشروح.

٦- سنن الترمذي:

---

[١٧٢] مقدمة ابن الصلاح– ص٢٠.

[١٧٣] المرجع السابق.

[١٧٤] مقدمة ابن الصلاح– ص٣٦.

تعريف بالإمام الترمذي: هو الحافظ أبو عيسى محمد الترمذي، ولد سنة ٢٠٩هـ بترمذ، وهي تقع على مجرى نهر جيحون على الجهة الشرقية لأوزبكستان، وكان ورِعاً تقيًّا ثقة، وكان يضرب به المثل في الحفظ، وارتحل لطلب الحديث فذهب إلى خراسان والعراق والحجاز، وصار إماماً من أئمة الحديث، وحدَّث عن جمع كبير من المُحدِّثين، وروى عنه الإمام البخاري واعتمد عليه، وتوفي رحمه الله سنة ٢٧٩هـ.

اسم الكتاب: "الجامع الكبير"، واشتُهر باسم "سنن الترمذي".

قيمة سنن الترمذي ودرجته: كتاب الإمام الترمذي مؤلَّف على أبواب الفقه وغيره، وقد اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، مع بيان درجة كل حديث في موضعه وبيان وجه ضعفه.

ويعتبر الإمام الترمذي أول من وضع مسمى "الحديث الحسن"، قال الإمام ابن الصلاح: "كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذى نوَّه باسمه، وأكثر من ذكره في جامعه"[١٧٥].

شروح سنن الترمذي: شرحه الإمام أبو بكر بن العربي المتوفى سنة ٥٤٦هـ، وسماه "عارضة الأحوذي في شرح الترمذي"، وشرحه كذلك الإمام ابن رجب الحنبلي في "شرح سنن الترمذي"، والإمام جلال الدين السيوطي في "قوت المُغْتَذِي على جامع الترمذي"، كما شرحه الإمام أبو العلا المباركفوري في كتابه الذي أسماه "تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي".

٧- سنن النَّسائي:

تعريف بالإمام النَّسائي: هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النَّسَائي، ولد بِبلدة نَسَا التابعة لإقليم خراسان سنة ٢١٥هـ، وكان إمام عصره في علوم الحديث، وقدوتهم في معرفة الجرح والتعديل، وطلب العلم والحديث وهو صغير؛ فرحل إلى خراسان والحجاز والعراق الشام والجزيرة العربية ثم استوطن مصر ورحل الحُفَّاظ إليه، ثم خرج إلى دمشق، وتوفي رحمه الله سنة ٣٠٣هـ.

اسم الكتاب: "السنن الصغرى"، واشتُهر باسم "سنن النَّسائي".

قيمة سنن النَّسائي ودرجته: اشتمل سنن النَّسائي على الأحاديث الصحيحة والمعلولة، ثم اختصر كتابه المسمى "السنن الكبرى" في كتاب آخر هو "السنن الصغرى"، ونفى عنه الأحاديث المعلولة وسماه "المُجتبى".

عدد أحاديث سنن النَّسائي: تبلغ أحاديثه ٥٧٦١ حديثا.

شروح سنن النَّسائي: شرحه الإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ وسماه "زهر الرُّبى على المُجتبى"، وشرحه كذلك الإمام أبو الحسن محمد السِّنْدِي المتوفى سنة ١١٣٨هـ في كتابه "حاشية السِّنْدِي على سنن النسائي".

---

[١٧٥] مقدمة ابن الصلاح- ص٣٦.

٨- سنن ابن ماجه:

تعريف بالإمام ابن ماجه: هو أبو عبد الله محمد بن ماجه القزويني، ولد سنة ٢٠٩هـ، وسمع الحديث من علماء كثيرين منهم أصحاب الإمام مالك، والإمام الليث بن سعد وغيرهم، وروى عنه كثيرون، وقال عنه الحافظ ابن كثير: "صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالَّة على عمله وعلمه وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع"[١٧٦]، وتوفي رحمه الله سنة ٢٧٣هـ.

اسم الكتاب: "السنن"، واشتُهر باسم "سنن ابن ماجه".

قيمة سنن ابن ماجه ودرجتها: قال الحافظ ابن كثير: "كلها جياد (أي أحاديث ابن ماجه) سوى اليسيرة، وقد حُكي عن أبي زُرْعة الرازي أنه انتقد منها بضعة عشر حديثا، ربما يقال: إنها موضوعة أو منكرة جدًّا"[١٧٧].

عدد أحاديث سنن ابن ماجه: تبلغ -حسب ما أحصاه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله: ٤٣٤١ حديثا.

شروح سنن ابن ماجه: شرحه الإمام أبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف المعروف بابن النِّعْمة الأنصاري الأندلسي المتوفى سنة ٥٦٧هـ في كتابه "شرح سنن ابن ماجه"، والإمام محمد بن موسى الدَّمِيري المتوفى سنة ٨٠٨ هـ في كتابه "إهداء الديباجة بشرح سنن ابن ماجه"، والإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ في كتابه "مصباح الزجاجة في سند ابن ماجه".

---

[١٧٦] البداية والنهاية في التاريخ- إسماعيل بن عمر بن كثير- مطبعة السعادة- الطبعة الأولى- ١٩٣٢م- جـ١١- ص٥٢.

[١٧٧] المرجع السابق.

مراتب الحديث الصحيح ومصطلحاته

مراتب الحديث الصحيح:

الحديث مراتب بعضها أصح من بعض، وقد ذكر المُحدِّثون ترتيب الصحة من الأصح إلى الأقل صحة كما يلي:

١- **ما اتفق عليه الإمامان البخاري ومسلم.**

٢- **ما انفرد به الإمام البخاري.**

٣- **ما انفرد به الإمام مسلم.**

٤- **ما كان على شرطيهما ولم يخرجاه.**

٥- **ما كان على شرط الإمام البخاري ولم يخرجه.**

٦- **ما كان على شرط الإمام مسلم ولم يخرجه.**

٧- **ما صح عند غيرهما من الأئمة مما لم يكن على شرطيهما.**

وهذا التفاوت إنما هو باعتبار الجملة؛ أما على مستوى أفراد الأحاديث فإذا وجدت أمور تقتضي ترجيح حديث صحيح لم يروه الإمام البخاري على آخر من روايته فإنه يقدَّم على ما فوقه؛ كذلك قد تكون سلسلة رواة أعلى من سلسلة أخرى ولكن هناك مرجحات أخرى تقتضي ترجيح الأقل قوة على الأعلى.

مصطلحات الحديث الصحيح:

للحديث الصحيح عدة مصطلحات تدل عليه؛ فإذا قال المُحَدِّث عن حديث أنه:

متواتر – صحيح – حسن – جيد – صالح – لا بأس به – مقبول – إسناده نظيف – رجاله رجال الصِّحاح – رجاله ثقات – مستقيم الإسناد – ليس في الإسناد مَطعَن.. وما في معنى ذلك.

فهذا معناه أن الحديث صحيح لا يمكن ردُّه، **ويجب العمل به.**

مسميات رواة الحديث ورموز كتبهم

مسميات رواة الحديث

أطلق المُحدِّثون بعد روايتهم للأحاديث مسميات خاصة على رواة الأحاديث، نذكر أهمها:

- **رواه الشيخان – الصحيحان – متفق عليه:** البخاري ومسلم (متفق عليه عند الإمام مجد الدين ابن تيمية[١٧٨] فقط يعني: أحمد والبخاري ومسلم).
- **رواه الثلاثة:** أحمد والبخاري ومسلم.
- **رواه الأربعة – رواه أصحاب السنن:** أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.
- **رواه الخمسة:** أحمد وأصحاب السنن: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.
- **رواه الستة:** البخاري ومسلم وأصحاب السنن: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.
- **رواه السبعة:** أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.
- **رواه الثمانية:** مالك وأحمد والبخاري مسلم وأصحاب السنن: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.
- **رواه التسعة:** مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن: "أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه" والدارمي.

رموز كتب رواة الحديث

أطلق المُحدِّثون رموزاً مختصرة على كتب رواة الأحاديث، نذكر أهمها:

ط: موطأ مالك.

حم: مسند أحمد.

خ: صحيح البخاري، و: **خد:** الأدب المفرد، و: **تخ:** التاريخ الكبير.

م: صحيح مسلم.

د: سنن أبي داود.

ت: سنن الترمذي.

ن: سنن النسائي.

جه: سنن ابن ماجه.

دي: سنن الدارِمي.

ك: مستدرك الحاكم.

حب: صحيح ابن حبان.

قط: سنن الدارَقطني.

---

[١٧٨] هو عبد السلام بن عبد الله بن خضر المعروف بابن تيمية الجد، المحدِّث والمفسِّر الحنبلي، وهو جد شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية.

طب: المعجم الكبير للطبراني، و: **طس**: المعجم الأوسط للطبراني، و: **طص**: المعجم الصغير للطبراني.

ق: السنن الكبرى للبيقهي، و: **هب**: شعب الإيمان للبيهقي.

منهجية التعامل مع السُّنَّة النبوية

وضـع العلماء منهجية للتعامل مع السُّـنَّة النبوية، وذلك كي لا يحدث اللبس عند وجود ما يمكن أن يكون تعارضاً أو عدم توافق، سواء بين القرآن الكريم والأحاديث النبوية، أو بين الأحاديث في ما بينها.

بالنسبة للتعارض المتوهَّم بين الفرآن الكريم والسُّنَّة فإننا نؤكد أنه **لا توجد سُنَّة صحيحة تعارض محكمات القرآن وبيناته الواضـــحات**، وإن وُجد فإنما هو تعارض ظاهري عند البحث والتدقيق يزول، وقد قام علماؤنا رحمهم الله بتبيان ذلك في مؤلفاتهم.

ويمكن تلخيص منهجية التعامل مع السُّنَّة النبوية في النقاط التالية:

المرحلة الأولى:

جمع الأحاديث الواردة في الموضـــوع الواحد: فلا يُتناول موضـــوع عبر حديث واحد أو عبر جمع بعض أحاديثه فقط، وإنما يجب جمع جميع الأحاديث الواردة في الموضوع.

المرحلة الثانية:

التوثق من كل حديث سنداً ومتنا: وهذا وفق القواعد والشروط المحددة التي وضعها المُحدِّثون؛ ثم يُقدَّم الصحيح على الضعيف، والثابت على غير الثابت.

المرحلة الثالثة:

فهم دلالات الأحاديث: إذ يمكن أن يكون سبب الاختلاف الاختلاف في فهم دلالة الحديث والمراد منه.

مثاله: عن عائشـة رضـي الله عنها قالت: "كان رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم يَسْـتَفْتِح الصـلاة بالتكبير والقراءة بـ"الحمد لله رب العالمين""[١٧٩].

وقد وقع الخلاف حين قال بعض العلماء أن دلالة الحديث الإسـرار بالبسـملة في الصـلاة الجهرية؛ حيث مقصود السيدة عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبدأ القراءة الجهرية بـــــــ"الحمد لله رب العالمين" وليس بالبسـملة، بينما دلالة الحديث –كما نص العلماء– أن النبي صـلى الله عليه وسـلم كان يبدأ القراءة في الصلاة بالفاتحة.

ففهم دلالة الحديث أحد المراحل المهمة في التعامل مع السُّنَّة النبوية.

---

[١٧٩] رواه مسلم: صحيح مسلم– كتاب الصلاة– باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به– حديث رقم (٧٦٨).

المرحلة الرابعة:

فهم الأحاديث في ضوء ملابساتها ومقاصدها: إذ كي نفهم السُّنَّة فهماً صحيحاً لا بد من البحث عن الحكمة من وراء الحديث؛ فإن أحكام الشرع مُعَلَّلة عند جمهور العلماء، ولذلك لا يمكن فصل الأحاديث عن ملابساتها وحكمتها وعلتها ومقاصدها.

مثاله: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(... وما اجتمع قومٌ في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفَّتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده)**[١٨٠]، قال الإمام ابن حجر الهيثمي: "**(في بيت من بيوت الله)** أي: مسجد، وأُلحق به نحو رباطٍ ومدرسة؛ لإطلاق الاجتماع في حديث آخر؛ فيتناول سائر المواضع، وحينئذٍ فالتقييد بالمسجد للغالب سيما في ذلك الزمان؛ فلا يُعمل بمفهومه"[١٨١].

فمقصد الحديث أن هذا الفضل العميم المذكور في الحديث عند الاجتماع على تلاوة القرآن الكريم وتدارسه سيتأتى للمجتمعين في أي موضع، وجاء ذكر المسجد في الحديث من باب الغالب "سيما في ذلك الزمان" كما يقول الإمام ابن حجر الهيثمي.

المرحلة الخامسة:

الجمع بين الأحاديث ما أمكن: إذ إن إمكان الجمع بين الأحاديث أولى من ترجيح أحدهما على الآخر؛ لأن ذلك يعطي سَعةً للناس، كما يحقق مراد عدم إهمال أي حديث من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

مثاله: ما أخرجه الإمام الترمذي في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زَوَّارات القبور[١٨٢]، وما أخرجه الحاكم في مستدركه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **(كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها، فإنه يَرِقُّ القلب، وتدمع العين، وتُذكر الآخرة، ولا تقولوا هجرا)**[١٨٣].

فهذان حديثان متعارضان؛ غير أن الجمع بين هذه الحديثين وأمثالهما ممكن، وذلك بحمل (اللعن) المذكور في الحديث الأول على المكثرات من الزيارة وليس على مطلق الزيارة.

---

[١٨٠] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار- باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر- حديث رقم (٢٦٩٩)، وهو جزء من حديث طويل نصه: أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه)**.

[١٨١] الفتح المبين بشرح الأربعين- أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي- دار المنهاج- جدة- الطبعة الأولى- ٢٠٠٨م- ص٥٧٥.

[١٨٢] رواه الترمذي: سنن الترمذي- كتاب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء- حديث رقم (١٠٥٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

[١٨٣] رواه الحاكم: المستدرك- كتاب الجنائز- زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبر أمه- حديث رقم (١٤٣٣)، وسنده صحيح.

المرحلة السادسة:

الترجيح إن لم يمكن الجمع: والترجيح هو: "اقتران الأمارة بما تقوى به على مُعارِضها"، وهذا لا يُصار إليه إلا عند عدم إمكانية تحقيق إحدى المراحل السابقة.

والترجيح له اعتبارات عدة هي:

- باعتبار السند.
- باعتبار المتن.
- باعتبار مدلول اللفظ.
- بأمر خارجي.

وسنضرب مثالاً لأحد هذه الاعتبارات وهو "بأمر خارجي":

أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن السيدتين عائشة وأم سلمة قالتا: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يُصبِح جنباً من غير حُلُمٍ ثم يصوم"[١٨٤].

وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "لا ورب هذا البيت ما أنا قلت: من أصبح جنباً فلا يصوم؛ محمد وربُّ البيت قاله"[١٨٥].

فهذان حديثان متعارضان لا يمكن الجمع بينهما؛ غير أن العلماء أجازوا صيام من أصبح جنبا مقدِّمين رأي السيدتين عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما لأمر خارجي، وهو أن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم أعرف بحال النبي صلى الله عليه وسلم.

كما للترجيح طرق عدة من حيث:

- القوة.
- النسخ.
- العام والخاص.
- المطلق والمقيد.

وسنضرب مثالاً لأحد هذه الطرق وهو "النسخ":

أخرج الإمام مسلم عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ أنه وجد أبا هريرة يتوضأ على المسجد فقال: "إنما أتوضأ من أثْوارِ أَقِطٍ أكلتها لأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **(توضأوا مما مست النار)**[١٨٦].

---

[١٨٤] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب الصيام- باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب- حديث رقم (١١٠٩).

[١٨٥] رواه أحمد: المسند- باقي مسند المكثرين- مسند أبي هريرة رضي عنه- حديث رقم (٧٣٤١)، وسنده صحيح.

[١٨٦] رواه مسلم: صحيح مسلم- كتاب الحيض- باب الوضوء مما مست النار- حديث رقم (٥٢٩)، وأثوار جمع ثور: وهي القطعة، والأقط: لبن جامد مستحجر وهو مما مسته النار.

وأخرج الإمامان أبو داود والنَّسائي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: "كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار"[١٨٧].

فحديث جابر رضي الله عنه نسخ حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولذلك "أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسته النار"[١٨٨] كما يقول الإمام النووي.

وبهذا نكون قد بيَّنا كيفية التعامل مع السُّنَّة النبوية، والطريقة التي ينبغي لنا اتباعها مع ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[١٨٧] رواه أبو داود والنسائي: سنن أبي داود- كتاب الطهارة- باب في ترك الوضوء مما مست النار- حديث رقم (١٩٢)، سنن النسائي- كتاب الطهارة- باب في ترك الوضوء مما غيرت النار- حديث رقم (١٨٥)، وسنده صحيح.

[١٨٨] المنهاج في شرح الجامع الصحيح للحسين بن الحجاج- يحيى بن شرف النووي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٧٢م- جـ٤- ص٤٣.

خاتمة

إن علوم السُّنَّة من أشرف العلوم وأجلِّها، وله مقامه الرفيع؛ إذ يكفيه أنه مرتبط بخير البشر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ووالله إنه لشرف ما بعده شرف.

كما أن هذا العلوم فيها الحفاظ على التراث الإسلامي، وترسيخ المفاهيم الصحيحة، وتأصيل المثل الإسلامية العليا، والتعرف على الجهود التي بذلها المُحدِّثون على مر العصور لتنقيح هذا العلوم وتنقيتها من أية شوائب، وما احتاج ذلك منهم من تدقيق وتمحيص وترحال وتأصيل وبحث وغير ذلك؛ ليقدِّموا بعد ذلك أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لعلماء الفقه وأصوله ليستنبطوا الأحكام ويفتوا الناس مراعين في ذلك حال البلاد والعباد؛ ومحققين مقصد الشارع من تنزيل الشريعة.

ولقد حاولتُ في هذا المقرر التعريف بهذه العلوم وكافة مكوناتها قدر المستطاع، وإيصال قيمة هذه العلوم، وأهميتها، وحاجة الأمة المسلمة المتجددة لها دوما، مع تقديم هذا المقرر بما يتوازى مع مستوى المتخصص وطالب العلم الذي لديه إلمام لا بأس به بهذا العلم.

أسأل الله تعالى أن أكون وُفِّقتُ في ما قصدت.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

كمال المصري

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم وعلومه:

- **القرآن الكريم**.
- **الجامع لأحكام القرآن**- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي- دار الكتب المصرية- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٩٦٤م.
- **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**- محمد بن عمر التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الثالثة- ٢٠٠٠م.

ثانيا: الحديث الشريف وعلومه:

- **الموطأ**- مالك بن أنس الأصبحي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٩٧م.
- **المسند**- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني- مؤسسة الرسالة- دمشق- الطبعة الأولى- ٢٠٠١م.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخاري**- محمد بن إسماعيل البخاري- دار ابن كثير- دمشق – بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠٠٢م.
- **المسند الصحيح المعروف بصحيح مسلم**- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري- دار طيبة للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الأولى- ٢٠٠٦م.
- **السنن المعروف بسنن أبي داود**- سليمان بن الأشعث السجستاني- المكتبة المكية - دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة الريان- مكة المكرمة - جدة - بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٨م.
- **الجامع الكبير المعروف بسنن الترمذي**- محمد بن عيسى الترمذي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٦م.
- **السنن الصغرى المعروف بسنن النسائي**- المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٣٠م.
- **السنن المعروف بسنن ابن ماجه**- محمد بن يزيد القزويني- دار المعرفة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٦م.
- **المستدرك على الصحيحين**- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٠م.
- **صحيح ابن حبان**- محمد بن حبان البستي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٩٣م.
- **السنن الكبرى**- أحمد بن شعيب النسائي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠٠١م.
- **السنن الكبرى**- أحمد بن الحسين بن علي البيهقي- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثالثة- ٢٠٠٣م.
- **المعجم الأوسط**- سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني- دار الحرمين- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٩٥م.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- دار المعرفة بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٥٩م.
- **المنهاج في شرح الجامع الصحيح للحسين بن الحجاج**- يحيى بن شرف النووي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٧٢م.
- **تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك**- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي- دار الكتب العلمية- بيروت- بدون ذكر رقم طبعة- ٢٠٠٢م.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**- محمد عبد الرؤوف المناوي- المكتبة التجارية الكبرى- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٣٧م.
- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكَلِم**- زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي الشهير بابن رجب- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة السابعة- ١٩٩٧م.
- **الفتح المبين بشرح الأربعين**- أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي- دار المنهاج- جدة- الطبعة الأولى- ٢٠٠٨م.
- **السُّنَّة**- أحمد بن حنبل الشيباني- المطبعة السلفية- مكة المكرمة- بدون ذكر رقم طبعة- ١٩٣٤م.
- **السُّنَّة**- أبو بكر بن أبي عاصم- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٠م.
- **السُّنَّة**- عبد الله بن أحمد بن حنبل- دار ابن القيم- الدمام- الطبعة الأولى- ١٩٨٦م.
- **السُّنَّة**- محمد بن نصر المروزي- مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٨م.

- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**- عياض بن موسى بن عياض المعروف بالقاضي عياض- دار التراث- القاهرة والمكتبة العتيقة- تونس- الطبعة الأولى- ١٩٧٠م.
- **الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث**- إسماعيل بن عمر بن كثير- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثانية- بدون ذكر تاريخ طبعة.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي- مكتبة الكوثر- الرياض- الطبعة الثانية- ١٩٩٤م.
- **تهذيب التهذيب**- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- مطبعة دار المعارف النظامية- الهند- الطبعة الأولى- ١٩٠٨م.
- **تقييد العلم**- أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي- دار إحياء السنة النبوية- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٧٤م.
- **العلل**- محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي- مطابع الحميضي- الرياض- الطبعة الأولى- ٢٠٠٦م.
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**- محمد بن عبد الرحمن السخاوي- مكتبة السنة- القاهرة- الطبعة الأولى- ٢٠٠٣م.
- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**- جمال الدين القاسمي- دار الكتب العلمية- بيروت — بدون ذكر رقم طبعة أو تاريخ طبعة.
- **لسان الميزان**- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٧١م.
- **معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح**- عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح- دار الفكر- سوريا ودار الفكر المعاصر- بيروت- بدون رقم طبعة- ١٩٨٦م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**- محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٦٣م.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- مطبعة الصباح- دمشق- الطبعة الثالثة- ٢٠٠٠م.
- **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**- زين الدين المناوي- مكتبة الرشد — الرياض- الطبعة الأولى- ١٩٩٩م.
- **أصول الحديث علومه ومصطلحه**- محمد عجاج الخطيب- دار الفكر- بيروت- بدون ذكر رقم طبعة- ٢٠٠٦م.
- **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**- أكرم ضياء العمري- مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة- الطبعة الخامسة- ١٩٩٥م.
- **تدوين السُّنَّة النبوية**- أحمد سعد العش- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠١٣م.
- **تدوين السُّنَّة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**- محمد بن مطر الزهراني- دار الهجرة- الرياض- الطبعة الأولى- ١٩٩٦م.
- **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**- محمد مصطفى الأعظمي- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٠م.
- **تيسير مصطلح الحديث**- محمود الطحان- مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة العاشرة- ٢٠٠٤م.
- **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**- عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب وبيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٤م.
- **مصطلح الحديث**- محمد بن صالح العثيمين- مكتبة العلم- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٩٤م.
- **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**- محمد بن محمد أبو شهبة- عالم المعرفة- بيروت- بدون ذكر رقم طبعة- ١٩٨٣م.

ثالثا: الفقه وأصوله:

- **الإحكام في أصول الأحكام**- علي بن محمد الآمدي- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٨٢م.
- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**- محمد بن علي بن محمد الشوكاني- دار الكتاب العربي- بيروت-الطبعة الأولى- ١٩٩٩م.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**- محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩١م.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**- بدر الدين الزركشي- دار الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٤م.

- **الرسالة**- محمد بن إدريس الشافعي- مصطفى الباب الحلبي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٣٨م.
- **مجموع الفتاوى**- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة- بدون ذكر رقم طبعة- ٢٠٠٤م.
- **منهاج الوصول إلى علم الأصول**- ناصر الدين البيضاوي- دار ابن حزم- بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠٠٨م.
- **تاريخ الفقه الإسلامي**- عمر سليمان الأشقر- مكتبة الفلاح- الكويت- الطبعة الأولى- ١٩٨٢م.
- **المدخل في الفقه الإسلامي**- محمد مصطفى شلبي- الدار الجامعية- بيروت- الطبعة العاشرة- ١٩٨٥م.

رابعا: اللغة العربية وعلومها:

- **تهذيب اللغة**- محمد بن أحمد الأزهري الهروي- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ٢٠٠١م.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**- أحمد بن محمد الفيومي- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية- بدون ذكر تاريخ طبعة.
- **معجم مقاييس اللغة**- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٩٧٩م.
- **المعجم الوسيط**- نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة- مجمع اللغة العربية- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٩٧٢م.
- **لسان العرب**- محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري- دار صادر- بيروت- الطبعة الثالثة-١٩٩٤م.

خامسا: التاريخ والتراجم:

- **البداية والنهاية في التاريخ**- إسماعيل بن عمر بن كثير- مطبعة السعادة- الطبعة الأولى- ١٩٣٢م.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني- مكتبة الخانجي- القاهرة ودار الفكر- بيروت- بدون ذكر رقم الطبعة – ١٩٩٦م.
- **سير أعلام النبلاء**- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٩٨٥م.

سادسا: أخرى:

- **جامع بيان العلم وفضله**- يوسف بن عبد البر- دار ابن الجوزي- الدمام- الطبعة الأولى- ١٩٩٤م.
- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض- الطبعة الأولى- ١٩٨٦م.

سابعا: الدوريات والمواقع الإلكترونية:

- **السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والمرتبة والبيان والعمل**- رقية بنت نصر الله نياز- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة- ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية- بدون ذكر رقم طبعة أو تاريخ طبعة.
- **مفهوم السنة وعلاقتها بالقرآن**- يحيى بن عبد الله بن يحيى الشهري البكري- مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية- جدة- العدد الثامن- ذو الحجة ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي**- محمد حسن عبد الغفار- دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية: https://shamela.ws/book/37435.

الفهرس		
مقدمة		٢
تعريف "السنة" لغة واصطلاحا		٣
	السُّنَّة لغة	٣
	السُّنَّة اصطلاحا	٤
	تعريف السُّنَّة في اصطلاح المُحدِّثين	٤
	تعريف السُّنَّة في اصطلاح علماء العقيدة	٥
	تعريف السُّنَّة في اصطلاح الأصوليين	٦
	تعريف السُّنَّة في اصطلاح الفقهاء	٦
منزلة السُّنَّة في التشريع الإسلامي وعلاقتها بالقرآن الكريم		١٠
	منزلة السُّنَّة في التشريع الإسلامي	١٠
	علاقة السُّنَّة بالقرآن الكريم	١٢
تدوين السُّنَّة		١٦
علم مصطلح الحديث		١٩
	التعريف بعلم مصطلح الحديث	١٩
	نشأة علم مصطلح الحديث	٢٠
	العلوم المندرجة تحت علم مصطلح الحديث	٢٣
	مصطلحات علم مصطلح الحديث	٢٤
أقسام الحديث		٢٧
	القسم الأول: الحديث باعتبار وصوله إلينا	٢٧
	الأول: الحديث المتواتر	٢٨
	الثاني: حديث الآحاد	٢٨
	القسم الثاني: الحديث باعتبار قوته وضعفه	٢٩
	الأول: الخبر المقبول	٢٩
	الثاني: الخبر المردود	٣١

	الثالث: الخبر المشترك بين المقبول والمردود	٤١
طرق تحمُّل الحديث وأدائه		٤٦
	الطريق الأول: السماع	٤٦
	الطريق الثاني: القراءة	٤٦
	الطريق الثالث: الإجازة	٤٦
	الطريق الرابع: المناولة	٤٧
	الطريق الخامس: الكتابة	٤٨
	الطريق السادس: الإعلام	٤٨
	الطريق السابع: الوصية	٤٨
	الطريق الثامن: الوِجادة	٤٨
أنواع التصنيف في الحديث وأشهر كتب الحديث		٥٠
	الجوامع	٥٠
	المسانيد	٥٠
	السُّنن	٥٠
	المعاجم	٥٠
	المُستدرَكات	٥٠
	المُستخرَجات	٥١
التعريف بأشهر كتب الحديث		٥٢
	موطأ مالك	٥٢
	مسند أحمد	٥٣
	صحيح البخاري	٥٤
	صحيح مسلم	٥٦
	سنن أبي داود	٥٧
	سنن الترمذي	٥٧
	سنن النَّسائي	٥٨
	سنن ابن ماجه	٥٨
مراتب الحديث الصحيح ومصطلحاته		٦٠
	مراتب الحديث الصحيح	٦٠
	مصطلحات الحديث الصحيح	٦٠

مسميات رواة الحديث ورموز كتبهم		٦١
	مسميات رواة الحديث	٦١
	رموز رواة الحديث	٦١
منهجية التعامل مع السُّنَّة النبوية		٦٣
خاتمة		٦٧
المصادر والمراجع		٦٨
الفهرس		٧١